اعتراضات المبرِّد على سيبويه التي لم تذكر في كتاب الانتصار لابن ولَّاد (ت ٣٣٢هـ) -جمعًا ودراسةً-

د. عاطف طالب عبد السلام الرفوع
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

اعتراضات المبرِّد على سيبويه التي لم تذكر في كتاب الانتصار لابن ولَّاد (ت ٣٣٢هـ) -جمعًا ودراسة-

د. عاطف طالب عبد السلام الرفوع

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ٢٩/ ١٠/ ١٤٤٣ هـ تاريخ قبول البحث: ١٥/ ٢/ ١٤٤٤ هـ

ملخص الدراسة:

تعنى هذه الدِّراسةُ بجمع اعتراضات أبي العبَّاس المبرِّد على سيبويهِ، الَّتي لم يذكرها ابن ولَّاد في كتابه "الانتصار لسيبويه على المبرِّد"، وبسط القول فيها، وتحليلها تحليلًا وافيًا محايدًا، تتقصَّى فيها آراء العلماء والنُّحاة، ومذاهبهم، سواء من وافق سيبويه أو المبرِّد، أو خالفهما، ثم التَّرجيح وفق قواعد النَّحو الدَّقيقة دون تحيُّز أو تعصُّب لأحد.

ويقومُ منهجُ الدِّراسةِ على الوصفِ والتَّحليلِ، من خلال تتبُّع آراء النُّحاة في مسألة الاعتراض، معتمدًا على المصنَّفات اللُّغويَّةِ والنَّحويَّةِ الأصيلة، وقد رتبت مسائل الاعتراض في البحث وفق ورودها في الكتاب لسيبويه، وقد بلغ عدد المسائل التي حللتها في هذا البحث إحدى عشرة مسألة.

ومن أبرز النتائج الَّتي توصلت إليها الدِّراسة أنَّه ثبت وجاهة اعتراض المبرِّد في مسألتين؛ الأولى: نعت لفظ الجلالة (اللَّهُمَّ) إذا اتصلت به الميم، والثَّانية: حكم تقديم الضمير الأسبق رتبة إذا كانا متصلين منصوبين، وتسع مسائل ثبت عدم وجاهة الاعتراض فيهن.

الكلمات المفتاحية: الاعتراض، سيبويهِ، المبرِّد، الانتصار لابن ولَّاد.

al mubarridli opposition,s to seibaweihi,which are not mentioned in the kitaab Al intiSaar li ibin wallaad (d.332 AH)". Collect and study

Dr. Atef Taleb Abdulsalam AL- Rfooh
Department Grammar and Morphology and philology – Faculty Arabic Language
AL-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic university

Abstract:

This study first aims at collecting Abi Abbaas Al-Mubarrid's opposing opinions on Seibaweih; which have not been mentioned by Ibin Wallaad in the book of "al intiSaar li seibaweihi Ala al mubarrid".Then, this study aims at providing fully unbiased detailed discussions and analyses on these issues .

The procedures include searching for and finding out all of the related literature among all of the schools and scholars who dealt with these controversial issues taking into consideration those who agreed with Seibaweihi and Al-Mubarrid, or those who have opposing opinions .

Finally, the procedures include making unbiased arbitration and decisions in Accordance with the most precise and most commonly used rules in this matter, this study implemented the descriptive and the analytical approach through tracking all of the related references among all of the schools and scholars of grammar and linguistics who dealt with these controversial issues. The researcher depended on their order in Seibaweih's book (al kitaab) with a total number of twelve issues of discussion. The findings of the study proved that Al-Mubarrid's opposing opinions on Seibaweihi were right on two issues.

The first one is the permissibility of describing " allahum" to be attributive, and the second one is the permissibility of giving first position to non-antecedent pronouns; on the other hand, the other nine issues were proved not to be issues of opposing opinions discussions.

key words: opposition, Seibaweihi, al mubarrid, al intiSaar li ibinWallaad.

المقدِّمة:

الحمدُ للهِ المتفرِّد بصفات الكمال، لا شيبةَ له ولا ندَّ، البديع ذي الجلال والإكرام، المنعم واسع الجود والإكرام، فتق العقول بمعرفته، وأطلق بالحمد والتَّسبيح الألسن، له الحمد أبد الدَّهر ما تعاقب الأجدَّان. والصَّلاة والسَّلام على خير الأنام، محمَّد بن عبد الله القرشيِّ، المبعوث رحمة للعالمين، بلسان عربي مبين، وعلى آله وأصحابه وأتباعه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدِّين.

وبعدُ:

ممَّا لا شك فيه أنَّ لسيبويه وكتابه –الكتاب– المنزلة العليا في النَّحو، وما تفرع عنه من علوم، فلا يكاد يخلو مصنَّف من مصنَّفات النُّحاة من آرائه وشروحاته، وكذلك للمبرِّد وكتبه –ولا سيما المقتضب– منزلة وقيمة كبرى، فكلا العالمين إمامان من أئمَّة اللُّغة والنَّحو، وقد استوقفتني مسألة في المقتضب لأبي العبَّاس المبرِّد رَدَّ فيها رأي سيبويه؛ لذا بحثت عنها في كتاب "الانتصار لسيبويه على المبرِّد" لابن ولَّاد (ت: ٣٣٢هـ)، فلم أجدها، واستوقفتني كذلك مقالة محقق "الانتصار" في المقدِّمة –في الصفحة السادسة– حيث ذكر أنَّ هنالك مسائل أخرى لم تذكر في الانتصار، ودفعني هذا الأمر لجمع هذه الاعتراضات، واستكمال ما بدأه ابن ولاد النَّحوي بأسلوب علميٍّ، لا محاباة فيه ولا تحيز، لإظهار القول الصَّحيح أيًّا كان صاحبه، بناء على تتبُّع المسألة، وعرض أقوال العلماء والنُّحاة، للوقوف على الرَّأي الصَّحيح والمذهب السَّليم مع بيان سبب الرَّدِّ أو الخطأ أو الوهم في الرَّأي الآخر.

وتسعى هذه الدِّراسةُ إلى جمع اعتراضات المبرِّد، وردوده على سيبويه الَّتي لم يذكرها ابن ولاد في الانتصار، ودراستها، وتوضيحها، وتحليلها تحليلًا وافيًا، للوقوف على القول الصَّحيح الرَّاجح، وتسعى الدِّراسةُ إلى تحقيقِ الأهدافِ الآتيةِ:

١- جمع اعتراضات المبرِّد وردوده على سيبويه التي لم يذكرها ابن ولاد في الانتصار.

٢- تحليل هذه الاعتراضات والرُّدود عليها، وتتبع آراء العلماء والنُّحاة على اختلاف أزمانهم واتجاهاتهم سواء من وافق سيبويه أو المبرِّد، أو خالفهما.

٣- بيان الوجه الرَّاجح في هذه الاعتراضات والرُّدود دون تحيز، بناء على ما رجَّحه العلماء وفق الأدلة النَّقلية والعقلية.

٤-ذكر النُّكتِ والفوائدِ النَّحوية واللُّغويَّةِ الَّتي اشتملت عليها هذه الاعتراضات والرُّدود.

وقد بدأت هذا البحث بمقدمة توضِّح فكرته ومضمونه، وترسم معالمه، ثم الدِّراسة؛ حيث ذكرت نصَّ الاعتراض أو الرَّد موثقًا من (المقتضب) أو ممَّن نسبه للمبرِّد، وقد وقفت على أربع عشرة مسألة؛ ثلاث مسائل لم أحللها؛ لأنَّها درست بشكل مفصل، وإحدى عشرة مسألة عالجتها وحللتها، حيث وضعت لكل مسألة عنوانًا ينسجم مع ما تعالجه، وبدأت المسألة بنص الاعتراض غالبًا، ثمَّ البسط والتَّحليل الَّذي بني على تقصِّي آراء العلماء والنُّحاة وفي مقدمتهم سيبويه، ثمَّ ختمت المسألة بالتَّرجيح وفق قواعد النَّحو، وأسسه العلمية الدقيقة، علماً أنَّ المسائل الَّتي درستها رتبت في البحث وفق ورودها وتسلسلها في

الكتاب لسيبويه، ثم ذيلت البحث بخاتمة؛ أجملت فيها أهم النتائج، وقائمة المصادر والمراجع.

ويقومُ منهجُ الدِّراسةِ على الوصف، والتَّحليلِ، والنَّقدِ، والتَّرجيح وفق الأسس النَّقلية والعقلية، معتمدًا على أمَّات الكتب النَّحويَّةِ الأصولِ.

أمَّا الدِّراسات السَّابقة فهناك بحث بعنوان "المسائل النَّحوية الغلط المستدركة على كتاب (الانتصار) لابن ولاد المصري (٣٣٢هـ). عبد الفتاح محمد عبوش. منشور في: المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد (١٤٢)، ربيع ٢٠١٨م. جمع صاحبه فيه تسع مسائل، وبحثي هذا مكمِّل لما لم يذكر عند ابن ولاد، وعند عبوش، وقد أعدت دراسة مسألتين من المسائل الَّتي درسها عبوش، حللت فيهما ما لم يحلل عنده، وتجنبت التكرار المخل، وضمنت فيهما من الفوائد والآراء ما لم يذكر عنده.

اللهَ أسألُ التَّوفيقَ، والسَّدادَ، إنَّهُ نعمَ المولى، ونعمَ النَّصيرُ.

المسألة الأولى: نيابة الظَّرف عن المصدر:

قال الشَّاعر:

وَمَا هِيَ إِلَّا فِي إِزَارٍ وَعِلْقَةٍ مُغَارَ ابْنِ هَمَّامٍ عَلَى حَيِّ خَثْعَمَا[1]

قال سيبويهِ: "فصَيَّرَ مُغارًا وقتًا، وهو ظرفٌ"[2] . زعم الزَّجاج أنَّ سيبويه أخطأ لأنَّه قدَّر (مغارًا) زمانًا، وهكذا قال أبو العبَّاس[3].

البسط والتَّحليل والتَّرجيح:

قال أبو سعيد السيرافي: "زعم الزَّجَّاج أنَّ سيبويه أخطأ في ذكره هذا البيت في هذا الموضع، وذلك أنَّه قدَّر (مغارًا) زمانًا، والزَّمان لا يتعدَّى، وإنَّما (مغار) مصدر، قال: والدَّليل على ذلك أنَّه قد عدَّاه، فإنَّما تقديره: زمن إغارة ابن همَّام على حيِّ خثعم، مثل: مقدم الحاج، وهكذا قال أبو العبَّاس"[4].

---

(١) من الطويل، اختلف في نسبة البيت؛ فنسب إلى حميد بن ثور في: الكتاب، سيبويه (١/ ٢٣٥)، شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٢/ ١٣٣)، شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (١/ ٢٢٨)، شرح المفصل، ابن يعيش (٤/ ١٤٧)، أمالي ابن الحاجب (١/ ٧٨-٧٩، ٣٥١)، وبلا نسبة في: المقتضب، المبرد (٢/ ١٢١، ٤/ ٣٤٣)، الكامل، المبرد (١/ ٢٦١)، الخصائص، ابن جني (٢/ ٢٠٨)، التذييل والتكميل، أبو حيان (٨/ ٤٨). وجاء في تاج العروس، الزبيدي: " قال الطَّمَّاح بن عامر بن الأعلم بن خويلد العقيليُّ وأنشده سيبويه لحميد بن ثور، وليس له، وأنشده ابن الأَعرابي في نوادره، لمزاحم العقيليّ، وليس له" (٢٦/ ١٩٤).

(٢) الكتاب، سيبويه (١/ ٢٣٥).

(٣) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٢/ ١٣٣).

(٤) المصدر السابق (٢/ ١٣٣).

قال أبو سعيد السيرافي: "وقد غلطا في الرد عليه؛ لأنَّ المصادر الَّتي جعلها سيبويه ظروفًا إنَّما هي مضاف إليها الزَّمان، فتكون هي نائبة عنه، فمغار الَّذي في البيت وإن كان مصدرًا لم يخرج عمَّا قاله سيبويه"(١).

وقال ابن الحاجب: "وقد أخذ على سيبويه في إيراده هذا البيت مستشهدًا به على أنَّ (مُغَار) اسم للزَّمان. فقيل: إنَّ المراد: وما هي إلا متخفِّفة تخفُّفًا كإغارة ابن همام، أي: كتخفُّف إغارة ابن همام، فهو بالمصدر أجدر، فتقديره اسم زمان أو مكان ناء لذلك عن الصَّواب، وزادوه تقريرًا بأن قالوا: إنَّ اسم الزَّمان والمكان لا عمل لهما، و(على حي خثعما) متعلق بمغار، فلا يصح أن يكون إلا مصدرًا لذلك"(٢).

وبالرُّجوع إلى كتاب سيبويه فلا يوجد تناقض أو تعارض من حيث التَّوجيه مع ما ذكره الزَّجَّاج والمبرِّد؛ فقد ذكر سيبويه هذا الشَّاهد تحت "هذا باب ما يكون من المَصادر مفعولًا"(٣)، قال: وكذلك المَفْعَل إذا كان حينًا، نحو قولهم: أتت النَّاقة على مَضْربها، أي: على زمان ضرابِها...ثمَّ ذكر الشَّاهد وعقب بقوله: فصَيَّرَ مُغارًا وقتًا، وهو ظرفٌ(٤). فالظَّاهر من نصِّ سيبويه أنَّ (مغارًا) مصدر ميمي، لكنَّه حذف المضاف -وهو اسم الزَّمان- فقام المصدر مقام المضاف المحذوف فصيره وقتًا، وهذا واضح وجلي من قوله (فصيَّره)، وهذا

(١) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٢/ ١٣٣).
(٢) أمالي ابن الحاجب (١/ ٧٨-٧٩، ٣٥١).
(٣) الكتاب، سيبويه (١/ ٢٢٨).
(٤) انظر: الكتاب، سيبويه (١/ ٢٣٤-٢٣٥).

ما قصده المبرِّدُ فقال: "وكذلك ما كان من المصادر حينًا؛ فإنَّ تقديره على حذف المضاف إليه، وذلك قولك: موعدك مقدم الحاج، وخفوق النَّجم، وكان ذلك خلافة فلان، فالمعنى في كل ذلك: وقت خفوق النَّجم، وزمن مقدم الحاج، وزمن خلافة فلان، وعلى هذا قال الشَّاعر (: ... مُغَار")[1]، وإذا قارنَّا بين نص سيبويه والمبرِّد فلا يوجد تعارض بين القولين، وقد نقل أبو محمد السيرافي قول أبي سعيد السيرافي فقال: "وقد رد على سيبويه جعله (مغار ابن همام) ظرفًا من الزَّمان، وقيل: إنَّه لو كان ظرفًا ما اتصل به (على حي خثعم)؛ لأنَّ أسماء الزَّمان والمكان المشتقة من الفعل؛ لا تتعدَّى إلى المفعول المنصوب، وإلى المفعول الذي يتعدى بحرف جر"[2]. ثم عقب بقوله: "وحجة سيبويه أنَّ المصادر التي جعلها ظروفًا مضاف إليها اسم الزَّمان، ثم يحذف اسم الزَّمان، فتنوب المصادر عنه"[3]، وهذا التَّعقيب الَّذي ذكره أبو محمد السيرافي هو نفسه ما قصده المبرِّد.

وقد ذكر هذا التَّوجيه كذلك ابن جني في البيت المذكور فقال: "محذوف المضاف، أي: وقت إغارة ابن همام على حيٍّ خثعم، ألا تراه قد عدَّاه إلى على في قوله: على حيّ خثعما"[4].

وقد علَّل ذلك كل من أبي علي الفارسي والورَّاق، فقال الفارسي: "وإنَّما حسن ذلك في المصادر لمطابقتها الزَّمان في المعنى، ألا ترى أنَّه عبارة عن مُنَقَّضٍ

---

(١) المقتضب، المبرد (٤/ ٣٤٣).

(٢) شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (١/ ٢٢٨-٢٢٩).

(٣) المصدر السابق (١/ ٢٢٩).

(٤) الخصائص، ابن جني (٢/ ٢٠٨).

غير باقٍ، كما أنَّ الزَّمان كذلك"[١] ، قال الورَّاق: "فإن قال قائل: فمن أَين جاز أَن تقوم المصادر مقام الظُّروف في قولهم: زيد مني مزجر الكلب، وأتيتك مقدم الحاج؟. قيل له: لأَنَّ الفعل لما كان دالًا على المصدر والزَّمان دلالة واحدة اشتركا من هذا الوجه، وأَنَّ الأَفعال تقتضي الزَّمان، فجرت المصادر مجرى الزَّمان، فجاز أَن تخلفها"[٢].

وحذف اسم الزمان (المضاف)، وإقامة المصدر (المضاف إليه) أمر جائز كما نصَّ على ذلك النُّحاة، ولا سيَّما المتأخرون، قال ابن مالك:

وقد ينوب عن مكانٍ مصدر وذاك في ظرف الزَّمان يكثر[٣]

قال الشَّاطبي: "إنَّ العرب فعلت ذلك في كلامها اتِّساعًا واتِّكالًا على فهم المعنى، واختصارًا حتى كأنَّ الموضع من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه...حذفوا الظَّرف وأقاموا المصدر مقامه توسُّعًا واختصارًا"[٤].

وقد يحمل قول سيبويه على الظَّاهر دون حذف أو تقدير؛ فمغار اسم زمان جاء على وزن مُفْعَل، وهذا الوزن مشترك يدلُّ على المصدرية، وعلى الزَّمان، وعلى المكان، وفي قول الشَّاعر المذكور صيَّره اسم زمان، وعلى هذا

---

(١) التفسير البسيط، الواحدي (٤٣٩/٨)، إعراب القرآن، الباقولي (٣/ ٧٩٢)، الدر المصون، السمين الحلبي (٥/ ١٥٠)، اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل (٨/ ٤٣١)، لم أقف على رأي الفارسي في كتبه.

(٢) علل النحو، الوراق (ص ٣٦٩).

(٣) انظر: متن ألفية ابن مالك (ص ٢١)، شرح ابن الناظم (ص ٢٠٣)، إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك، ابن قيم الجوزية (١/ ٣٧٣)، شرح ألفية ابن مالك الشاطبي (٣/ ٣١٤).

(٤) شرح ألفية ابن مالك الشاطبي (٣/ ٣١٤-٣١٥).

الوجه حمل الزَّمخشري لفظة مغار في البيت المذكور، فقال: "وما بني من الثُّلاثيِّ المزيد فيه والرُّباعيِّ فعلى لفظ اسم المفعول كالمُدْخَل، والمُخْرَج، والمُغَار"(١).

قال ابن يعيش: "اعلم أنَّ أسماء المكان والزَّمان ممَّا زاد على الثَّلاثة بزيادة أو غيرها؛ فإنَّهما يكونان على زنة مفعولهما، وذلك كالمُدْخَل، والمُخْرَج، والمُغار، ويشمل هذا اللَّفظ المكانَ والزَّمانَ والمصدرَ والمفعولَ؛ وإنَّما اشتركت هذه الأشياء في لفظ واحد؛ لاشتراكها في وصول الفعل إليها، ونصبه إيَّاها، فلمَّا اشتركت في ذلك، اشتركت في اللَّفظ"(٢).

قال أبو حيان في ترجيح هذا الوجه: "وما ذهب المبرِّد والزَّجَّاج إليه من تخطئة سيبويه في جعله مُغارًا اسم زمان مع أنَّه عدَّاه بـ(على) باطل؛ لأنَّ المجرور يعمل فيه اللَّفظ المتضمِّن لمعنى الفعل، وتأويلهما مغارًا على أنَّه مصدر، وهو على حذف مضاف، أي: وقت إغارة؛ لا يحتاج إلى ذلك، بل ما ذكره سيبويه أولى؛ لأنَّه لا يحتاج إلى حذف"(٣).

وأمَّا اعتراضهم على هذا الوجه في أنَّ اسم الزَّمان (مُغَار) لا يعمل أو لا يتعلَّق فباطل؛ لأنَّ مغار جاءت على وزن مُفْعَل، وهو وزن مشترك يشمل المكانَ والزَّمانَ والمصدرَ والمفعولَ، واشتركت هذه الأشياء في لفظ واحد؛ لاشتراكها في وصول الفعل إليها، ونصبه إيَّاها، فلمَّا اشتركت في ذلك، اشتركت

---

(١) المفصل، الزمخشري (ص ٣٤٠).

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش (٤/ ١٤٨).

(٣) التذييل والتكميل، أبو حيان (٨/ ٤٨).

في اللَّفظ لذلك علَّق سيبويه (على حي خثعم) باسم الزَّمان (مُغَار) الذي جاء على صيغة المصدر.

وبناء على ما تقدَّم نصل إلى النتائج الآتية:

أولًا: لقد وهم كلٌّ من خطَّأ سيبويهِ؛ وذاك لأنَّ نصَّه المذكور يحتمل توجيهين؛ أولًا: (مُغارًا) اسم زمان، والتَّقدير: زمن أو وقت إغارة ابن همام، فمغار على هذا القول مصدر نائب عن ظرف الزَّمان، وتعدَّى إلى (على حي خثعم)، وهو من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه من باب الاتِّساع والاختصار، وجاز أَن تقوم المصادر مقام الظُّروف؛ لأَنَّ الفعل لمَّا كان دالًا على المصدر والزَّمان دلالة واحدة اشتركا من هذا الوجه، وأَنَّ الأَفعال تقتضي الزَّمان، فجرت المصادر مجرى الزَّمان، فجاز أَن تخلفها، وهذا القول هو عينه قول المبرِّد والزَّجاج. ثانيًا: مغار اسم زمان؛ لأنَّ صيغة (مُفْعَل) مشتركة تحتمل أن تأتي اسم زمان أو اسم مكان أو مصدرًا أو مفعولًا، وهذا التَّوجيه هو الأولى عند أبي حيان؛ لأنَّه لا يقوم على تقدير محذوف.

ثانيًا: القضية الأخرى الَّتي ردَّها النُّحاة وهي أنَّ اسم الزَّمان أو وزن (مُفْعَل) إذا دل على زمان لا يتعدَّى أو لا عمل له، فهذا قول مردود وباطل؛ لأنَّه وزن مشترك يشمل المكانَ والزَّمانَ والمصدرَ والمفعولَ، واشتركت هذه الأشياء في لفظ واحد؛ لاشتراكها في وصول الفعل إليها، ونصبه إيَّاها، لذلك تتعدَّى وتعمل كالفعل.

ثالثًا: وهذه نتيجة هامة وجديرة بالذِّكر، إذ إنِّي بلغت الجهد في تقصِّي القول الَّذي نسبه أبو سعيد السيرافي للمبرِّد والزَّجَّاج الَّذي نص فيه على

تخطئتهما سيبويه، فلم أجد قولًا لا تصريحًا ولا تلميحًا يثبت نسبة هذا القول لهما، كذلك محقق شرح الكتاب، ومحقق كتاب التَّذييل والتَّكميل، ومحقق أمالي ابن الحاجب لم يخرجوا هذا القول، ويبدو لي أنَّ الَّذين جاءوا بعد أبي سعيد السيرافي اعتمدوا على نصِّه، ولم يعودوا للمبرِّد والزَّجَّاج، لذا فما نسب للمبرِّد والزَّجَّاج من تخطئة سيبويه لم يثبت عندي على الرغم من كثرة البحث والتَّحرِّي، فربما اطَّلع أبو سعيد السيرافي على رأي المبرِّد من خلال كتابه (المسائل الغلط) الَّذي ألَّفه في مراحل الشَّباب في تخطئة سيبويه، ثُمَّ تراجع المبرِّد عن بعضها في كتاب المقتضب، ولعلَّ هذه المسألة ممَّا تراجع عنه، أو لعلَّها من باب المسموع عنهما.

المسألة الثَّانية: نعت معمولي عاملين:

قال سيبويهِ: "وتقول: هذا رجلٌ وامرأتُه منطلقان، وهذا عبد الله وذاك أخوك الصَّالحان، لأنَّهما ارتفعا من وجهٍ واحد، وهما اسمان بُنيا على مبتدأين، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصَّالحان، لأنَّهما ارتفعا بفعلين، وذهب أخوك وقَدِم عمرو الرَّجلان الحليمان"(١).

قال المبرِّد: "وكان سيبويهِ يُجيز جاء عبد الله وذهب زيد العاقلان، على النَّعت لأنَّهما ارتفعا بالفعل. فيقول: رفعهما من جهة واحدة، وكذلك هذا زيد وذاك عبد الله العاقلان؛ لأنَّهما خبر ابتداء. وليس القول عندي كما قال؛ لأنَّ النَّعت إنَّما يرتفع بما يرتفع به المنعوت، فإذا قلت جاء زيد، وذهب عمرو العاقلان، لم يجز أن يرتفع بفعلين، فإن رفعتهما بجاء وحدها، فهو محال؛ لِأَنَّ عبد الله إنَّما يرتفع بذهب، وكذلك لو رفعتهما بذهب، لم يكن لزيد فيها نصيب، وإذا قلت هذا زيد، فإنَّما يرتفع ومعناه الإشارة إلى ما قرب منك، وذاك لما بعد فقد اختلفا في المعنى"(٢).

البسط والتَّحليل والتَّرجيح:

تعددت مذاهب النُّحاة وأقوالهم في هذه القضية، وقد فصل النُّحاة القول فيها وذكروا أقوالًا مفصلة(٣)، لا يسع المقام لذكرها، ولكنْ أجمل ما يتعلَّق بالمسألة حسب البيان الآتي:

---

(١). الكتاب، سيبويه (٢/ ٦٠).

(٢) المقتضب، المبرد (٤/ ٣١٥).

(٣) انظر: شرح التصريح، الأزهري (٢/ ١٢١-١٢٢).

أولًا: إن اتَّفق الاسمان في الإعراب والعامل؛ لفظًا ومعنىً، نحو: قام زيد وقام عمرو العاقلان، فمذهب الجمهور جواز الإتباع والقطع في أماكنه، وفصل ابن السَّرَّاج فقال: إن قدرت الثَّاني عاملاً فالقطع أو توكيدًا، والعامل هو الأول جاز الإتباع(١).

ثانيًا: إن اتَّفق الاسمان في الإعراب، واختلف العاملان، فلدينا الحالات التَّالية؛ أن يكونا مختلفين في اللَّفظ والمعنى، نحو: أقبل زيد وأدبر عمرو، أو في اللَّفظ دون المعنى، نحو: قعد زيد وجلس عمرو، أو في المعنى دون اللَّفظ، نحو: وجد زيد –من الغنى–، ووجد عمرو –من الغضب–؛ فإنَّ سيبويهِ يجيز في ذلك كلِّه العاقلان(٢). قال أبو حيان: "جاز الإتباع والقطع في أماكنه، وذهب المبرِّد وابن السَّرَّاج إلى أنَّه لا يجوز إذ ذاك إلا القطع، وهو قول الكسائي، لأنَّه لا يجيز أكرمت زيدًا وضربت عمرًا الظريفين على الإتباع؛ لأنَّ الكرامة ليست من جنس الضَّرب"(٣).

ثالثًا: إن اختلف العمل، فالقطع؛ فيرفع على إضمار مبتدأ، وينصب على إضمار فعل، نحو: مررت بزيد، ولقيت عمرًا الكريمان أو الكريمين، هذا مذهب

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٢/ ٣٩٢)، البديع في علم العربية، ابن الأثير (١/ ٣٢٤)، ارتشاف الضرب، أبو حيان (٤/ ١٩٢٤)، توضيح المقاصد، المرادي (٢/ ٩٦٠)، أوضح المسالك، ابن هشام (٣/ ٢٨٠)، تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٧ / ٣٣٤٤)، شرح التصريح، الأزهري (٢/ ١٢١).

(٢) انظر: البديع في علم العربية، ابن الأثير (١/ ٣٢٤).

(٣) ارتشاف الضرب أبو حيان (٤/ ١٩٢٤).

جمهور البصريين، وأجاز الكسائي والفرَّاء: الإتباع إذا كان العاملان يرجعان إلى معنى واحد نحو: رأيت زيدًا ومررت بعمرو الظريفين؛ لأنَّ المرور في معنى الرؤية[١]. وذكر خالد الأزهري أنَّ الجمهور على منع الإتباع فيهما[٢].

رابعًا: إن كان إعراب الاسمين متفقًا، إلّا أنَّهما اختلفا في التَّقدير، فأجازه بعضهم، نحو: زيد منطلق وجاء عمرو العاقلان، وضربت زيدًا وإنَّ عمرًا منطلق العاقلين[٣].

خامسًا: وإن اختلف العاملان في المعنى والعمل، نحو: جاء زيد ورأيت عمرًا العاقلين، أو في المعنى دون العمل، نحو: جاء زيد وذهب عمرو العاقلين، أو في العمل دون المعنى، نحو: مررت بزيد وجاوزت عمرًا العاقلين؛ وجب القطع عن المتبوع، إمَّا بالرَّفع على إضمار مبتدأ، أو بالنَّصب على إضمار فعل، والإتباع في ذلك يمتنع عند الجمهور، إذ العمل الواحد لا يمكن نسبته إلى عاملين من شأن كلٍّ واحد منهما أن يستقلَّ[٤].

والحالة الَّتي تنطبق على اعتراض المبرِّد هي الثَّانية، فسيبويهِ يجيز النَّعت، ويمنعه المبرِّد، وقد صوَّب أبو سعيد السيرافي مذهب سيبويه. فقال أبو سعيد:

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان (٤/ ١٩٢٣)، توضيح المقاصد، المرادي (٢/ ٩٦٠)، أوضح المسالك، ابن هشام (٣/ ٢٨٠)، شرح التصريح، الأزهري (٢/ ١٢٢).

(٢) انظر: شرح التصريح، الأزهري (٢/ ١٢٢).

(٣) انظر: البديع في علم العربية، ابن الأثير (١/ ٣٢٥).

(٤) انظر: توضيح المقاصد، المرادي (٢/ ٩٦١)، أوضح المسالك، ابن هشام (٣/ ٢٨٢)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٢/ ٣٢٤)، شرح التصريح، الأزهري (٢/ ١٢١).

الفعلان إذا اختلف معناهما، فمذهب الخليل وسيبويه في الفعلين المختلفين والمتفقين واحد، فأجازا ذهب أخوك وقدم عمرو الرَّجلان الحكيمان، وكان المبرِّد والزَّجَّاج وكثير من المتأخرين يأبون جواز ذلك إلا في المتفقين، والحجَّة للخليل وسيبويه أن مذهب عمل الفعل والفاعل مذهب واحد، وإن اختلف معنى اللَّفظين(١). وكذلك جوَّز ابن مالك رأي سيبويه ذاكرًا التَّعليل. قال ابن مالك: ومثال اتِّحاد الجنس: هذا زيد وذاك عمرو الحسيبان، وذهب بكر وانطلق بشر الحازمان، ورأيت عليًّا وأبصرت سعيدًا الماجدين، وسيق المال إلى عامر ولسالم المفضلين، فهذه الأمثلة وأمثالها جائز فيها الإتباع، وإن لم يكن العامل في اللَّفظ عاملًا واحدًا؛ لأنَّ ثاني العاملين فيهما صالح لأنَّ يعدَّ توكيدًا، وأولهما صالح للاستغناء به ولانفراده بالعمل في النَّعت، فيؤمن بذلك إعمال عاملين في معمول واحد(٢).

أمَّا اعتراض المبرِّد على الإتباع فقد ذكر المبرِّد العلَّة في ذلك؛ لأَنَّ النَّعت إنَّما يرتفع بما يرتفع به المنعوت، ولا يجوز أن يرتفع بفعلين، وكذلك ذكر النُّحاة المتأخرون ما يعضد اعتراض المبرِّد، فالإتباع في ذلك يمتنع، إذ العمل الواحد لا يمكن نسبته إلى عاملين، من شأن كل واحد منهما أن يستقلَّ.

وبناء على ما تقدَّم، فإذا اتَّفق الإعراب واختلف العاملان، فسيبويه ومؤيدوه يرون جواز الإتباع، أمَّا المبرِّد ومؤيدوه فلا يجوز عندهم الإتباع، وقد ذكر النُّحاة من الحجج ما يساند ويعضد كلَّ قولٍ، وعلى هذا فالخلاف هنا

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٢/ ٣٩٢).
(٢) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك (٣/ ٣١٧).

من باب التَّيسير والتَّجوز لا من باب التَّعارض والتَّضارب في الآراء، فبأيّ رأي قلت لم تحد عن الصَّواب في هذه المسألة، إلا إذا أدى الأخذ بأحد القولين إلى فساد المعنى، فعندئذ يعدل للقول الثَّاني، وهذا يفهم من النَّصِّ المنسوب للكسائيّ، فهو لا يجيز أكرمت زيدًا وضربت عمرًا الظريفين، على الإتباع، لأنَّ الكرامة ليست من جنس الضَّرب.

وأخيرًا قد يفهم من نص سيبويه التَّخصيص كما ذكر ابن مالك وتبعه الشَّاطبي وخالد الأزهري، قال ابن مالك: "فمن النَّحويين من أخذ من هذا الكلام أنَّ مذهبه تخصيص نعت فاعلي الفعلين، وخبري المبتدأين، بجواز الإتباع، والأولى أن يجعل مذهبه على وفق ما قدرته قبل، لأنَّه منع الاشتراك في إعراب ما انجر من وجهين، كما هو في: هذا فرس أخوي ابنيك، وسكت عن المجرورين من وجه واحد، وعن المنصوبين من وجه واحد، فعلم أنَّهما عنده غير ممتنعين"(١). وقال الشَّاطبيُّ: "والظَّاهر تعميم الحكم كما قال، إذا لا فرق في القياس بين قولك: ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان، وقولك: أحببت زيدًا وودت عمرًا العاقلين، وقولك: مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين، فإذا جاز الأول جاز هذا، وهو الظَّاهر"(٢).

(١) شرح التسهيل، ابن مالك (٣/ ٣١٧-٣١٨).

(٢) شرح ألفية ابن مالك، الشاطبي (٤/ ٦٦٢-٦٦٣)، شرح التصريح، الأزهري (٢/ ١٢١).

المسألة الثَّالثة: نعت لفظ الجلالة (اللَّهُمَّ) إذا اتصلت به الميم:

قال سيبويهِ: "وقال الخليل -رحمه الله-: اللهمَّ نداء، والميم هاهنا بدل من يا"(١). قال سيبويه: "وإذا ألحقتَ الميم لم تصف الاسم، من قبل أنَّه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوتٍ، كقولك: يا هناه"(٢).

وذكر المبرِّد أنَّ للنِّداء أسماء يخصُّ بها، فمنها قولهم: يا هناه، وكذلك يا نومانُ، ويا فسقُ، ويا لكاع، وزعم سيبويه أنَّه لا يجوز نعت شيء منها، لا تقول: يا لكاع الخبيثة أقبلي؛ لأنَّها علامات بمنزلة الأصوات(٣).

قال المبرِّد: "وزعم أَنَّ مثله اللَّهُمَّ؛ إنَّما الميم المشدَّدة في آخره عوض عن (يا) الَّتي للتَّنبيه، والهاء مضمومة؛ لأنَّه نداء، ولا يجوز عنده وصفه، ولا أراه كما قال؛ لأنَّها إذا كانت بدلا من (يا) فكأنَّك قلت: يا الله!، ثمَّ تصفه كما تصفه في هذا الموضع"(٤).

وقال الزَّجَّاجُ: "وزعم سيبويه أن هذا الاسم لا يوصف؛ لأنَّه قد ضمَّت إليه الميم، فقال في قوله -جلَّ وعزَّ-: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾، [سورة الزمر، آية: ٤٦]، إنَّ (فاطرَ) منصوب على النِّداءِ، وكذلك: ﴿مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾، [سورة آل عمران، آية: ٢٦]، ولكن لم يذكره في كتابه. والقول عندي أنَّ (مالك الملك) صفةٌ للَّهِ، وأنَّ (فاطر السَّماوات والأرض) كذلك، وذلك أنَّ الاسم ومعه الميم بمنزلته ومعه

---

(١) الكتاب، سيبويه (٢/ ١٩٦).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٩٦).

(٣) المقتضب، المبرد (٤/ ٢٣٥-٢٣٧).

(٤) المصدر السابق (٤/ ٢٣٩).

(يا) فلا تمنع الصِّفة مع الميم كما لا تمنع مع (يا)"[1]، وقد صرَّح سيبويه في نصِّه المتقدِّم بمنع الوصف ذاكراً علة المنع، وذكر ذلك في كتابه؛ ولعلَّ الزَّجاج لم يقف على نص سيبويه.

ممَّا تقدَّم فسيبويهِ يذهب إلى أنَّ (اللهمَّ) لا تنعت؛ لأنَّه صار عنده مع الميم بمنزلة الصَّوت؛ فقوله تعالى: (فاطر السماوات) و(مالك الملك) منصوب على النِّداء، وقد خالفه المبرِّد والزَّجَّاج فذهبا إلى جواز وصفه[2]، وتبعًا لهذا الخلاف فقد تباينت مواقف النُّحاة والعلماء؛ فمنهم من صحَّح مذهب سيبويه ورجَّحه، ومنهم من جوَّز قول المبرِّد والزَّجَّاج، وعلَّله.

فأبو عليٍّ الفارسيُّ رجَّح مذهب سيبويهِ فقال: "قول سيبويه عندي أصح، وإن كان أغمض؛ وذلك أنَّه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حدِّ (اللهمَّ)،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (١/ ٣٩٤)، التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي (١/ ٣٤٢)، الإغفال، الفارسي (٢/ ١١١)، التفسير البسيط، النيسابوري (٥/ ١٥١-١٥٢)، تفسير القرطبي (١/ ٤١٧)، المحرر الوجيز، ابن عطية (١/ ٤١٧).

(٢) ذكر في المنادى المبني ثلاثةُ مذاهبَ من حيث النعت: الجوازُ مطلقًا؛ وينسب للمبرِّد والزجاج، والمنعُ مطلقًا؛ لتَنَزُّلِه منزلةَ أسماء الخطاب وينسب للأصمعي، ومذهب سيبويه وفيه تفصيل؛ حيث منع فقط ما اختص بالنداء وذكر في الكتاب أنَّ (اللهمَّ) فقط لا توصف، وأضاف المبرد قولهم: يا هناه... وكذلك يا نومانُ، ويا فسقُ، ويا لكاع...قال: وزعم سيبويه أنَّه لا يجوز نعت شيء منها، ولم أقف على هذه الزيادة في كتاب سيبويه ولا في شروحه. انظر: المقتضب، المبرد (٤/ ٢٣٥-٢٣٧)، حاشيتان من حواشي ابن هشام الأنصاري (٢/ ١١٤٨)، شرح ألفية ابن مالك، الشاطبي (٥/ ٢٩٧).

فإذا خالف ما عليه الأسماء الموصوفة، ودخل في حيز ما لا يوصف من الأصوات، وجب ألَّا يوصف"[١].

وقال ابن فرحون: "(اللهمَّ) لا يُوصف عند الأكثرين، وعُلِّلَ بأنَّه تغيَّر بالميم في آخره. وقيل: إنَّ (مالك الملك)، صفة في الآية. ورُدَّ بأنَّه لو كان صفة لجاز فيه الوجهان، الرَّفع والنَّصب، كسائر المناديات المبنية"[٢].

وذهب جماعة إلى أنَّ ما ذكره المبرِّد والزَّجَّاج غير ممتنع. قال الطيبي معلِّقًا على ترجيح الفارسي لقول سيبويه: "وقلت: هو ضعيف، فإن نحو (سيبويه) و(خالويه) يوصف مع انضمام اسم الصوت"[٣]. وقال السَّمين الحلبي معقبًا على ترجيح الفارسي لقول سيبويه: "هذا ما انتصر به أبو علي لسيبويه، وإن كان لا ينتهض مانعًا"[٤].

وقد ذكر الصَّبَّان ما ينقض احتجاجهم بوصف سيبويه وخالويه فقال: "علل بعضهم مذهب سيبويه بأنَّ (اللهمَّ) بالاختصاص والتَّعويض خرج عن كونه متصرِّفًا، وصار مثل: حيَّهل، إذ الميم بمنزلة صوت مضموم إلى اسم مع بقائهما على معنييهما بخلاف مثل: سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزءًا

---

(١) الإغفال، الفارسي (٢/ ١١٢)، التفسير البسيط، النيسابوري (٥/ ١٥١-١٥٢)، تفسير القرطبي (١/ ٤١٧؛ ٤/ ٥٤-٥٥)، المحرر الوجيز، ابن عطية (١/ ٤١٧).

(٢) العدة في إعراب العمدة، ابن فرحون (١/ ١٣٦).

(٣) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، الطيبي (٤/ ٦٧).

(٤) الدر المصون، السمين الحلبي (٣/ ١١٠١)، اللباب في علوم القرآن، ابن عادل (٥/ ١٢٦).

من الكلمة"[1].

وقد دأب أكثر النُّحاة على ذكر قول سيبويه وما علل به، وما جوزه المبرِّد والزَّجَّاج دون اعتراض على الرأيين[2]، إلا أنَّ الشاطبي نسب لابن مالك موافقته لما أجازه المبرِّد، فقال: "النَّاظم موافق للمبرِّد المجيز لنعت المنادى بإطلاق، وحجة المؤلِّف أنَّ المنادى اسم ظاهر كسائر الأسماء الظَّاهرة، فلا مانع من نعته، وأيضًا فإنَّ في القرآن (قل اللَّهُمَّ فاطرَ السَّماوات والأَرض عالم الغيب والشَّهادة)، والظَّاهر أنَّه نعت. وتقدير استئناف النِّداء خلاف الظَّاهر، و(البدل) في المشتق خلاف الأصل"[3]، كذلك نسب السَّيوطي لأبي حيان ترجيحه لمذهب سيبويهِ، "قال: قال أَبو حيَّان: والصَّحيح مذهب سيبويهِ؛ لأَنَّه لم يسمع فيه مثل: اللَّهُمَّ الرَّحيم ارحمنا، والآية ونحوها محتملة للنِّداء"[4]، وقد تقصَّيت ما نسب لابن مالك وأبي حيان فلم أقف عليه في مصنَّفاتهما.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ ابن هشام أخذ برأي سيبويهِ، ونسبه له في مغني اللَّبيب[5]، أما في شرح شذور الذهب وشرح قطر الندى فيرى جواز حمله على

---

(١). حاشية الصبان (٣/ ٢١٧).

(٢) انظر: البديع في علم العربية، ابن الأثير (١/ ٤٠٣-٤٠٤)، شرح المصفل، ابن يعيش (١/ ٣٦٧-٣٦٨)، التبيان في إعراب القرآن، العكبري (١/ ٢٥٠)، ارتشاف الضرب، أبو حيان (٤/ ٢١٩١)، المساعد، ابن عقيل (٢/ ٥١١)، توضيح المقاصد، المرادي (٢/ ١٠٧٠)، تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٧/ ٣٥٦٦).

(٣). شرح ألفية ابن مالك " المقاصد الشافية"، الشاطبي (٥/ ٢٩٧).

(٤) همع الهوامع، السيوطي (٢/ ٦٤).

(٥) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام (٢/ ٦٩٠).

الوصف، قال: "ويجوز أَن يكون (فاطر) صفة لاسم الله -تعالى- خلافًا لسيبويه"، وقال أيضًا: "وإذا وجب نصب المضاف التَّابع للمبني، فنصبه تابعًا لمعرب أَحق؛ قال الله تعالى: (قل اللَّهُمَّ فاطر السَّماوات والأَرض)، ففاطر صفة لاسم الله -سبحانه-، وزعم سيبويه أَنَّه نداء ثان حذف منه حرف النِّداء؛ لأَنَّ المنادى الملازم للنِّداء لا يجوز عنده أَن يوصف"(١).

وأختم المسألة بقول عباس حسن: "ولا مانع أن يجيء بعد: (اللهمَّ) صفة له؛ كقوله تعالى: (قل اللَّهُمَّ فاطرَ السَّماوات والأَرض)، ويمنع هذا بعض النُّحاة؛ بحجة أنَّ الأسماء الملازمة للنِّداء ومنها: (اللهمَّ) ليست في حاجة إلى الفائدة الَّتي يحقِّقها النَّعت لغيرها، ويعرب الصِّفة إعرابًا آخر؛ كأنْ تكون نداءً مستأنفًا في الآية السَّالفة، والأنسب الأخذ بالإباحة"(٢).

وخلاصة القول فما ذكره سيبويه هو الرَّاجح لعلَّتين؛ لاختصاص (اللهمَّ) بالنِّداء، وللتَّعويض بالميم، إذ صار بمنزلة صوت، أمَّا اعتراض المبرِّد والزَّجَّاج على منع الوصفية فله وجه؛ فالآيتان تحتملان معنى الوصف، وقد أخذ بعض العلماء برأيهما كما تقدَّم؛ وذهبوا إلى أنَّ ما ذكره سيبويه لا يقوم مانعًا من عدم جواز وصفه؛ والأيسر عندهم الأخذ بالإباحة وعدم المنع.

أمَّا قول المبرِّد: "إنَّ للنِّداء أسماء يخصُّ بها، فمنها قولهم: يا هناه... وكذلك يا نومانُ، ويا فسقُ، ويا لكاع...وزعم سيبويه أنَّه لا يجوز نعت شيء منها، لا

(١) شرح شذور الذهب، ابن هشام (ص ١٤٤/ ٥٨٥)، شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام (ص ٢١٢).

(٢) النحو الوافي، عباس حسن (٣٧/٤).

تقول: يا لكاع الخبيثة أقبلي؛ لأنَّها علامات بمنزلة الأصوات"، فلم أقف على رأي خاص يتعلَّقُ بـ(يا نومانُ، ويا فسقُ، ويا لكاع) نُسِبَ لسيبويه على الرغم من بذل الجهد في تتبُّعه وتخريجه، وظهر لي أنَّ المبرِّد انفرد به انفرادًا كاملًا، فلم يذكره أحد من النُّحاة، والثَّابت في كتاب سيبويه ما يتعلق بـ(اللهمَّ) كما سلف فقط، وعليه فهذا القول المنسوب لسيبويه يدخل في ما تفرَّد به المبرِّد، أو من المسموع عنه.

المسألة الرَّابعة: عساك وعساني بمنزلة لعلَّ:

قال سيبويه: "وأما قولهم: عساك فالكاف منصوبة... والدَّليل على أنَّها منصوبة أنَّك إذا عنيت نفسك كانت علامتُك (ني)...فلو كانت الكاف مجرورة لقال: عساي، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعلَّ) في هذا الموضع"(١).

اعترض المبرِّد على سيبويه فقال: "فأَمَّا قول سيبويه: إنَّها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعلَّ) مع المضمر فتقول: عساك وعساني، فهو غلط منه؛ لأَنَّ الأَفعال لا تعمل في المضمر إِلَّا كما تعمل في المظهر"(٢).

البسط والتَّحليل والتَّرجيح:

ذكر العلماء ثلاثة أقوال في توجيه (عساك وعساني):

القول الأول: يرى سيبويه أنَّ (عسى) بمنزلة (لعلَّ) ينتصب بعدها الاسم، والخبر محذوف مرفوع في التَّقدير، كما أنَّ (عَلَّكَ) خبرها محذوف مرفوع في التَّقدير، والكاف اسمها، وهي منصوبة، والَّذي يدل على أنَّ الكاف في (عساك) منصوبة أنَّها ليست من ضمائر الرَّفع، ويدخل عليها نون الوقاية(٣)، وقد احتجَّ سيبويه بشاهدين؛ الأول: قول رؤبةَ بن العجَّاج (من الرَّجز):

---

(١) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٧٤-٣٧٥).

(٢) المقتضب، المبرد (٣/ ٧١).

(٣) انظر: الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٧٤-٣٧٥)، شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٣/ ١٣٩)، البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي (٥/ ١٤٣)، أمالي ابن الشجري (١/ ٢٧٩)، شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٣٤٦)، شرح الكافية الشافية، ابن مالك (١/ ٤٦٣)، الجنى الداني، المرادي (ص ٤٦٧)، المساعد، ابن عقيل (١/ ٣٠١).

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنْاكا يا أَبَتا عَلَّكَ أَوْ عَساكا[1]

والشَّاهد الثَّاني: قول عمران بن حِطَّانَ (من الوافر):

وَلِيْ نَفسٌ أَقولُ لَها إِذَا ما تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي[2]

قال سيبويه في توضيح وجه الاستشهاد: عساك، الكاف منصوبة.. والدَّليل على أنَّها منصوبة أنَّك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني) كما في قول عمران، فلو كانت الكاف مجرورة لقال: عساي، ولكنَّهم جعلوها بمنزلة (لعلَّ) في هذا الموضع.[3]

قال أبو علي الفارسي في توجيه رأي سيبويه: "الكافُ منصوبةٌ. قال: ولو كانت الكافُ مجرورةً، لقال: عسايَ، ووجهُ ذلك: أنَّ عسى لمَّا كانت في المعنى بمنزلة لعلَّ، وقال: لعلَّ وعسى طمع وإشفاق، فتقاربا، أجرى عسى مجرى

(١) انظر: مجموع أشعار العرب، وليم بن الورد البروسي (ص ١٨١)، الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٧٥) ذكر الشطر الثاني فقط، المقتضب، المبرد (٣/ ٧١) لم ينسبه لأحد، شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (٢/ ١٥٨)، شرح الأشموني (١/ ٢٩١) لم ينسبه.

(٢) انظر: شعر الخوارج (ص ١٥٨)، الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٧٥)، المقتضب، المبرد (٣/ ٧٢)لم ينسبه لأحد ، شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٣/ ١٣٦)، كتاب الشعر "شرح الأبيات المشكلة الإعراب"، أبو علي الفارسي (ص ٤٩٤)، التذييل والتكملة، أبو حيان (٤/ ٣٥٨)، المقاصد النحوية، العيني (٢/ ٧٢٢).

(٣). انظر: الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٧٤-٣٧٥)، شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي(٣/ ١٣٦).

لعلَّ، إذ كانت غيرَ متصرِّفة، كما أنَّ لعلَّ كذلك، فوافقتها في العمل، حيث أشبهتها في المعنى، والامتناعِ من التَّصرُّف"[١].

القول الثَّاني: يرى الأخفش (ت:٢١٥هـ)، أنَّ الكاف والنُّون والياء في موضع رفع، وأنَّ لفظ النَّصب استعير للرَّفع كما استعير له لفظ الجرِّ في (لولاي) و(لولاك)[٢]. قال ابن الشَّجري: "ومذهب الأخفش مذهب يونس"[٣].

القول الثَّالث: يرى المبرِّد أنَّ الكاف والنُّون والياء في موضعِ نصب بأنَّها خبر (عسى)، وأنَّ اسمها مضمر فيها مرفوع، وجعله كقولهم: عسى الغُوَيرُ أبْؤُسًا، إلَّا أنَّه قُدِّم الخبر؛ لأنَّها فعل، ونُوِيَ الاسم للعلم به، كما قالوا: ليس إلَّا[٤]. قال أبو علي الفارسي في توجيه هذا القول دون أن يسنده للمبرِّد:

---

(١) كتاب الشعر "شرح الأبيات المشكلة الإعراب"، أبو علي الفارسي (ص ٤٩٤).

(٢). انظر: المقتضب، المبرد (٣/ ٧١-٧٢)، شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٣/ ١٣٩)، البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي (٥/ ١٤٣)، أمالي ابن الشجري (١/ ٢٧٩)، المفصل، الزمخشري (ص ١٧٧)، شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٣٤٦)، شرح الكافية الشافية، ابن مالك (١/ ٤٦٥)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (٣/ ١٢٣٣)، التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي (٤/ ٣٦١)، الجنى الداني، المرادي (ص ٤٦٧)، المساعد، ابن عقيل (١/ ٣٠١) همع الهوامع، السيوطي (١/ ٤٨٢).

(٣) أمالي ابن الشجري (١/ ٢٧٩).

(٤). انظر: المقتضب، المبرد (٣/ ٧١-٧٢)، شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٣/ ١٣٩-١٤٠)، البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي (٥/ ١٤٣)، المفصل، الزمخشري (ص ١٧٦)، شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٣٤٧)، شرح الكافية الشافية، ابن مالك (١/

"ولو قال قائلٌ: إنَّ عسى في عساني وعساك، قد تضمَّن ضميرًا مرفوعًا، وذلك الضَّمير هو الفاعل، والكاف والياء في موضع نصب، على حدِّ النَّصب في قوله: عسى الغويرُ أبؤسًا، لا على حدِّ تشبيهه بلعلَّ، ولكنْ على أصل هذا الباب، كأنَّه عدَّاه إلى المظهر، الذي هو أبؤس: كان وجهًا"(١).

القول الرَّابع: نسبه المرادي لأبي سعيد السيرافي، قال: "ورابعها مذهب السيرافي: أن عسى في قولهم: عساك، وعساني، حرف عامل عمل لعلَّ. وضعف بأنَّ فيه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد"(٢). وقد ذكر ذلك أبو حيان دون أن يجعله رأيًا مستقلًا فقال: "زعم السيرافي أنَّ (عسى) في قولك: عساك وعساني حرف"(٣). وبالرجوع لشرح الكتاب فما ذكره السيرافي ليس رأيًا مستقلًا؛ بل هو توضيح لقول سيبويه حيث قال: "وأمَّا عساك وعساني ففيه ثلاثة أقاويل: أحدها: قول سيبويه وهو أنَّ عسى حرف بمنزلة لعلَّ ينصب ما بعدها الاسم، والخبر مرفوع في التَّقدير، وإن كان محذوفًا، كما أنَّ علَّك في قولك: علَّك أو عساك خبره محذوف مرفوع، والكاف اسمها، وهي منصوبة"(٤).

---

٤٦٤)، الجنى الداني، المرادي (ص ٤٦٧)، المساعد، ابن عقيل (١/ ٣٠١)، همع الهوامع، السيوطي (١/ ٤٨٢).

(١) كتاب الشعر "شرح الأبيات المشكلة الإعراب"، أبو علي الفارسي (ص ٤٩٧).

(٢) الجنى الداني، المرادي (ص ٤٦٨)، همع الهوامع، السيوطي (١/ ٤٨٢).

(٣) التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي (٤/ ٣٦١).

(٤).شرح كتاب سيبويه،أبو سعيد السيرافي(١٣٩/٣)،البصائر والذخائر،أبو حيان التوحيدي(١٤٣/٥).

وتعقيبًا على رأي أبي سعيد فلم ينصَّ سيبويه على أنَّ عسى حرف بمنزلة لعل؛ بل هذا ما فهمه، لذلك جعله المرادي رأيًا رابعًا؛ وهذا يدلُّ على اختلاف العلماء في فهم مراد سيبويه؛ فقد فهم المبرِّد كما في نص اعتراضه بأنَّها فعل لذلك اعترض على سيبويه؛ لأنَّ الأفعال لا تعمل في المضمر إلَّا كما تعمل في المظهر.

وفهم ابن الشجري قول سيبويه على أنها فعل فقال: "ومذهب سيبويه أنَّ الضَّمير في عساني وعساك وعساه منصوب بمنزلة الضَّمير من رماني ورماك ورماه؛ لأنَّه ضمير نصب اتَّصل بفعل، فوجب الحكم بأنَّه مفعول، وقولك: أن أفعل وأن تفعل وأن يفعل فاعل عسى، وجاز لعسى أن تخالف حكمها فتنصب الضَّمير..؛ لأنَّها مواخية لعلَّ لتقاربهما في المعنى، فتنزِّل عساني وعساك وعساه، منزلة لعلِّي ولعلِّني ولعلَّك ولعلَّه، وهذا عندي هو الوجه"(١)

وقد جعلها ابن هشام حرفًا بمنزلة لعلَّ مُسَلِّمًا بقول أبي سعيد، فقال: "وقد بيَّنَّا أنَّ الفعل الإنشائيَّ لا يمكن إسناده لغير المتكلِّم، وإنَّما الَّذي يخلِّص من الأشكال أن ندعي أنَّها هنا حرف بمنزلة لعلَّ، كما قال سيبويه والسيرافي بحرفيتها في نحو: عساي وعساك وعساه"(٢)، وقد رجَّح عباس حسن هذا القول الذي فهمه أبي سعيد فقال: "عسايَ أزورك – عساك تزورني، عساه يزورنا، من كل تركيب وقع فيه بعد (عسى) الضمير: (الياء) أو (الكاف) أو(الهاء)، وهي

(١) أمالي ابن الشجري (١/ ٢٧٩).

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام ص: ٣١٦، المقاصد النحوية، العيني (٢/ ٦٨٠)، شرح أبيات مغني اللبيب، البغدادي (٣/ ٣٤٣).

ضمائر ليست للرَّفع - تكون: (عسى) حرفًا للرَّجاء، بمعنى: (لعلَّ) وتعمل عملها، وهذا أيسر الآراء"[1].

والذي يظهر لي بعد هذا التعقيب صدق مقالة المرادي إذ جعل قول أبي سعيد قولا رابعًا؛ فقد جعل عسى حرفًا بمنزلة لعلَّ، وتبعه في ذلك ابن هشام، ورجَّح عبَّاس حسن هذا القول، علمًا بأنَّ جعلها على بابه من الفعلية هو الأظهر كما جاء في نص سيبويه، وهو سبب اعتراض المبرِّد، وهو كذلك ما فهمه ابن الشجري.

وختامًا فكما اختلف العلماء في فهم نص سيبويه، فكذلك اختلفوا في التَّرجيح بين هذه الأقوال ولا سيَّما الرَّأيان الأوَّلان؛ فمنهم من رجَّح قول سيبويه كابن الشَّجري، وأبي حيان، وناظر الجيش، وغيرهم، ومنهم من رجَّح قول الأخفش، وابن مالك، ومنهم من عرض الآراء دون ترجيح، كالمرادي، والسيوطي، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المسألة لها ارتباط بمجيء الضَّمير مع (لولا) على حد قولهم: لولاي ولولاك[2].

---

(١) النحو الوافي، عباس حسن (١/ ٦٢٨).

(٢) انظر تفصيل الآراء: الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٧٤-٣٧٦)، شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٣/ ١٣٥-١٤٠)، البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي (٥/ ١٤٣)، المفصل، الزمخشري (ص ١٧٧)، شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٣٤٥-٣٤٧)، أمالي ابن الحاجب (٢/ ٤٨٨- ٤٩٠)، التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي (٤/ ٣٥٨-٣٦٤)، الجنى الداني، المرادي ص: ٤٦٧-٤٦٩، المساعد، ابن عقيل (١/ ٣٠١)، خزانة الأدب، البغدادي (٥/٣٤٩-٣٥٠)، المسائل النحوية الغلط المستدركة على كتاب الانتصار، عبوش (ص ٩٣- ٩٤).

أمَّا بالنِّسبة لاعتراض المبرِّد على قول سيبويه وقوله: هو غلط منه، فبناء على التَّحليل السَّابق والبحث والتَّقصِّي في بطون الكتب اتَّضحت الأمور الآتية حول هذا الاعتراض:

أولًا: لم يلتفت أحد من النُّحاة لاعتراض المبرِّد، ووسمه لقول سيبويه بالغلط، ولم يرد عليه، ولم يعقبوا على ذلك.

ثانيًا: تبيَّن لي أن المفاضلة تدور بين رأيين؛ رأي سيبويه ورأي الأخفش، فكما أغفل النُّحاة اعتراض المبرِّد وتغليطه لسيبويه، كذلك رأيه لم يجد له قبولًا واضحًا يكاد يذكر باستثناء ما ذكره أبو علي الفارسي، فكما سبق وجَّه قول المبرِّد دون أن يسنده للمبرِّد.

ثالثًا: رجَّح بعض النُّحاة رأي سيبويه على جميع الآراء، ولا سيما رأي الأخفش، قال أبو حيان بعد عرض الآراء الثلاثة: "والصَّحيح مذهب سيبويه"(١).

رابعًا: ابن مالك وإن رجَّح قول الأخفش إلا أنَّه جعل قول سيبويه مقدَّمًا على قول المبرِّد، قال: وقول سيبويه يلزم منه حمل فعل على حرف في العمل، ولا نظير لذلك.. وفيه ضعف، لتضمُّنه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد بلا دليل، إلا أنَّ فيه تخلُّصًا من الاكتفاء بمنصوب فعل عن مرفوعه في نحو: علَّك أو عساك، في نحو: عساك تفعل بغير أن، ولا مَخْلَصَ للمبرِّد من ذلك، ويلزم المبرِّد أيضًا مخالفة النَّظائر من وجهين آخرين: أحدهما: الإخبار باسم عين جامد عن اسم معنى، والثَّاني: وقوع خبر في غير موقعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (٣/ ١٢٣٣).

موقعه، وذلك أنَّك إذا قلت في: عساك أن تفعل، عسى أن تفعل إيَّاك لم يجز، وما لم يجز في الحالة الأصلية؛ حقيق بألا يجوز في الحالة الفرعية؛ فتبيَّن أنَّ قول أبي الحسن في هذه المسألة هو الصَّحيح والله أعلم[١]، علمًا أنَّ أبا حيان وناظر الجيش ردُّوا على تضعيف ابن مالك لرأي سيبويه. فقال أبو حيان: وقال المصنِّف: "ولأنَّ قول س يلزم منه حمل فعل على حرف في العمل، ولا نظير لذلك". قلت: عدم النَّظير ليس بدليل، فكم من أحكام لكلمات لا نظير لها، وأيضًا إذا كانوا لا يعملون الفعل، ويهملونه حتى من الفاعل لشبهه بالحرف، فلأن يعملوه عمله أحرى وأولى حملًا على الحرف، وذلك نحو: قلما، فإنَّهم أجروها مجرى (ما)، فإذا قلت: قلما يقوم زيد، فكأنَّك قلت: ما يقوم زيد، فهذا أيضًا لا نظير له، ومع ذلك هو من كلام العرب"[٢]. وقال ناظر الجيش: "كلام المصنِّف حسن إلا أنَّ التزامه بالاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه قد يجاب عنه بأنَّ الخبر المحذوف للدَّلالة عليه، وإذا كان الخبر محذوفًا استقام قول سيبويه وسلم من الخدش، وأمَّا قوله: يلزم منه حمل فعل على حرف في العمل، فهذا إنَّما يلزم لو لم يكن للفعل عمل أصلًا، ولكن الفعل - أعني (عسى) - ثابت غاية ما في الباب أنَّ معمولًا أوقع موقع معمول حملًا على الحرف الَّذي هو لعلَّ، فلم يحمل الفعل على الحرف في العمل. وقد صحح النَّحويون مذهبه

(١) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ٣٩٦-٣٩٨)، تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٣/ ١٢٧٧-١٢٨٠)، شرح ألفية ابن مالك ، الشاطبي (٢/ ٣٠١-٣٠٢).

(٢) التذييل والتكميل، أبو حيان (٤/ ٣٦١).

-رحمه الله تعالى- في هذه المسألة، وأبطلوا القولين الآخرين"[1]، وفي رد أبي حيان وناظر الجيش تعضيد لمن يرى بأنَّ عسى باقية على فعليتها، وهذا هو الأظهر من كلام سيبويه كما ذكر سابقًا.

كذلك اعترض أبو حيان على مذهب المبرِّد ووافقه ناظر الجيش حيث ذكرا أنَّ في كليهما خروجًا عما استقر في (عسى)، لكن ينبغي مراعاة المعنى إذا تعارض مع اللَّفظ، ففي مذهب سيبويه الخروج عما استقرَّ لها من العمل، وهو أمر لفظي، وفي مذهب أبي العباس الخروج عما استقرَّ لها من جعل المخبر عنه خبرًا والخبر مخبرًا عنه، وهذه إحالة للمعنى، فكان مذهب سيبويه أرجح لذلك[2].

وبناء على النَّتائج السَّابقة يتبيَّن عدم دقة تغليط المبرِّد لسيبويهِ، وعدم وجاهة اعتراضه.

(١) تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٣/ ١٢٨٠).

(٢) انظر: التذييل والتكميل، أبو حيان (٤/ ٣٦٣)، تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٣/ ١٢٨١).

المسألة الخامسة: حكم تقديم الضَّمير الأسبق رتبة إذا كانا متَّصلين منصوبين:

قال سيبويه: "فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكَني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح"(١). وقال ابن السَّرَّاج: "فإنْ ذكرتَ الفعل الَّذي يتعدى إلى مفعولين؛ فحق هذا الباب إذا جئت بالمتصل أن تبتدئ بالأقرب قبل الأبعد، وأعني بالأقرب المتكلِّم قبل المخاطب، والمخاطب قبل الغائب،...وتقول: أعطانيه، وأعطانيك، ويجوز: أعطاكني، فإن بدأ بالغائب، قال: أعطاهوني. وقال سيبويه: هو قبيح لا تَكَلَّمُ به العربُ، وقال أبو العباس: هذا كلام جيد ليس بقبيحٍ"(٢).

البسط والتَّحليل والتَّرجيح:

مسألة مجيء المفعولين ضميرين مسألة متشعبة، وفيها تفصيلات وشروحات مطولة للعلماء؛ لذا سيقتصر الحديث هاهنا على مسألة الاعتراض الَّتي تتعلق بمجيء الضَّميرين متصلين اللذين في محل نصب فقط(٣). وموطن الإشكال في هذه القضية هو وسم سيبويه تقديم الضَّمير غير الأسبق بالقبيح؛

---

(١) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٦٣).

(٢) الأصول في النحو، ابن السراج (٢/ ١٢٠)، كتب (تبتدأ والصواب تبتدئ).

(٣) لمزيد من الفائدة حول المسألة عامة انظر: الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٦٣-٣٦٤)، شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٣/ ١٢٤- ١٢٧)، شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٣٢١-٣٢٢)، شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ١٥١-١٥٢)، ارتشاف الضرب، أبو حيان (٢/ ٩٣٥)، التذييل، أبو حيان (٢/ ٢٣٢-٢٣٣)، تمهيد القواعد، ناظر الجيش (١/ ٥٢٧-٥٢٨)..

لأنَّ العرب تكره أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولا يجوز شيء من ذلك إلا بالانفصال، أمَّا المبرِّد فقد أجاز تقديم غير الأسبق، ورد قول سيبويه، وقال: هو كلام جيد، وليس بقبيح.

فصَّل سيبويه القول في هذه المسألة في باب إضمار المفعولين مع التَّعليل؛ فقال: اعلم أنَّ المفعول الثَّاني قد تكون علامته إذا أُضمر في هذا الباب العلامة الَّتي لا تقع إيَّا موقعها، وقد تكون علامتُه إذا أُضمر إيَّا. فأمَّا علامة الثَّاني الَّتي لا تقع إيَّا موقعها، فقولك: أعطانيه وأعطانيك، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه، فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكَني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح، لا تَكَلَّمُ به العربُ، ولكن النَّحْويين قاسوه، وإنَّما قبُح عند العرب كراهيةَ أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقول: أعطاك إيَّاي، وأعطاه إيَّاي، فهذا كلام العرب، وجعلوا إيَّا تقع هذا الموقع إذ قبُح هذا عندهم، وإنما كان المخاطَب أولى بان يُبدأ به من قبل أن المخاطَب أقرب إلى المتكلِّم من الغائب، فكما كان المتكلِّم أولى بأنْ يبدأ بنفسه قبل المخاطَب، كان المخاطَب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يُبدأ به من الغائب، فإن بدأت بالغائب فقلت: أعطاهوكَ، فهو في القبح وأنَّه لا يجوز، بمنزلة الغائب والمخاطَب إذا بُدئ بهما قبل المتكلِّم، ولكنك إذا بدأت بالغائب، قلت: قد أعطاه إيَّاك. وأما قول النَّحويين: قد أعطاهوك وأعطاهوني،

فإنَّما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تُكلِّم به كان هيِّنًا[١].

ما ذكره سيبويه من شرح وتعليل يتعلَّق بتقديم الأسبق رتبةً إذا كانا متصلين في محلِّ نصب هو مذهب الجمهور كما ذكر الشَّاطبي[٢]، ومن أبرز موافقات النُّحاة والعلماء له، ما قاله أبو علي الفارسي وأعاد مقالته الواحدي، قال: "ألا ترى أنَّهم قد بدأوا بالخطاب على الغيبة في باب الضَّمير... فقالوا: أعطاكه، ولم يقولوا: أعطاهوك، علمت أنَّه أقدم في الرتبة..."[٣]. وقال الزَّمخشري: "فإذا التقى ضميران في نحو قولهم: الدِّرهم أعطيتكه... جاز أن يتصلا كما نرى، وأن يفصل الثَّاني، كقولك أعطيتك إياه.. وينبغي إذا اتصلا أن يقدم منهما ما للمتكلِّم على غيره، وما للمخاطب على الغائب، فتقول أعطانيك وأعطانيه زيد، والدَّرهم أعطاكه زيد"[٤]. وقال ابن الأثير: "فإن قدمت الأقرب على الأبعد جئت بهما متصلين، تقول: أعطانيك زيد، وأعطاكهو زيد، فإن قدمت الأبعد على الأقرب جئت بالأبعد متصلا، وبالأقرب منفصلًا نحو: أعطاك

---

(١) انظر: الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٦٣-٣٦٤)، شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٣/ ١٢٤-١٢٦).

(٢) انظر: المقاصد الشافية، الشاطبي (١/ ٣١٧).

(٣) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي(٢/ ١١٣-١١٤)، التفسير البسيط، النيسابوري(٣/ ٧٥).

(٤) المفصل، الزمخشري ص: ١٦٩، وهم ابن يعيش في شرح كلام المصنف فقال: " وقد اشترط صاحب الكتاب أنّه إذا التقى ضميران متّصلان، بدئ بالأقرب إلى المتكلّم من غير تفضيل" شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٣٢١-٣٢٢)، والصواب ما ذكرته معزوا من المفصل..

إيَّاي، وأعطاه إيَّاك، وقد جوَّز بعضهم: أعطاكني، وأعطاهوك، وأعطاهونى، وهو قبيح"(١). وقال ابن يعيش: "فقدِّم ضميرَ المخاطب على الغائب؛ لأنَّه أقربُ إلى المتكلِّم... وهذا التَّرتيبُ رأيُ سيبويه، وحكايتُه عن العرب، والعلّةُ في ذلك أنَّ الأولى أن يبدأ الإنسانُ بنفسه؛ لأنَّها أعرفُ وأهَمُّ عنده، وكما كان المختارُ أن يبدأ بنفسه، كان المختار تقديمَ المخاطب على الغائب؛ لأنَّه أقربُ إلى المتكلِّم"(٢). وقال الباقولي: "والمبرِّد يقوِّي قول يونس في القياس، ويجعل إضمار الغائب والمتكلِّم والمخاطب في التَّقديم والتَّأخير سواء، ويجيز أعطاهوك، وأعطاهوني، وأعطاكني...وسيبويه لا يجيز شيئًا من ذلك إلا بالانفصال، نحو: أعطاه إيَّاك، وأعطاها إيَّاك، وأعطاه إيَّاكما، وأعطاها إيَّاكما، وأعطاك إيَّاي، وهذا الَّذي ذكره المبرِّد ليس بالسَّهل؛ لأنَّ ضمير المتكلِّم أقرب، ثمَّ المخاطب ثمَّ الغائب"(٣). وقال الشَّاطبي: "وما اختاره من هذا التَّرتيب هو مذهب سيبويه والجمهور"(٤).

أمَّا الرَّأي الآخر فذكرت المصادر أنَّ طائفة من النَّحويين ومنهم المبرِّد، أجازوا تقديم غير الأسبق، وقد ذكر الباقولي فيما سبق أنَّ المبرِّد يقوي قول يونس في القياس، ويجعل إضمار الغائب والمتكلِّم والمخاطب في التَّقديم والتَّأخير سواء، ويجيز أعطاهوك، وأعطاهوني، وأعطاكني. وقد سبقه الكسائي والفراء إلى

---

(١) البديع، ابن الأثير الجزري (٢/٢٥).

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٣٢١-٣٢٢).

(٣) إعراب القرآن، الباقولي (٣/ ٩٢٤).

(٤) المقاصد الشافية، الشاطبي (١/ ٣١٧).

إجازة تقديم غير الأسبق، إذا كان الضَّمير لمثنى أو لجماعة مذكرين فقط، نحو: الدرهمان أعطيتهماك، والغلمان أعطيتهموك، وأجاز الكسائي كذلك أن يكون الضَّمير لجماعة الإناث، نحو: الدِّراهم أعطيتهُنَّكُنَّ، والأحسن عندهم جميعًا الانفصال(١).

وقد وقف بعض العلماء موقفًا وسطًا مرجِّحين رأي سيبويه، دون تقبيح للرأي الآخر، وكأنَّهم لم يلتفوا إلى القبح الذي ذكره سيبويه ولم يعقبوا عليه، ومن أبرزهم ابن مالك، ومن أخذ برأيه، أو نقل عنه.

قال ابن مالك: ولا يعضد قول من أجاز القياس في ذلك قول العرب: عليكني، لكون الكاف فيه متقدمة على الياء؛ لأنَّ الكاف في (عليك) فاعل في المعنى، فيتنزَّل تقدمها على الياء منزلة تقدم التاء في قولك: أكرمتني، فلا يجوز أن يجرى مُجْراها (كاف) ليس لها حظٌّ في الفاعلية، نحو: (كاف) أعطاك، ولكن يعضد قول من أجاز القياس في ذلك ما روى ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه: أراهُمني الباطل شيطانًا، فقدم ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتصل(٢)*. وقال أبو حيان: "لتقديمه في كلام

(١) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٣٢١-٣٢٢)، ارتشاف الضرب، أبو حيان (٢/ ٩٣٥)، التذييل والتكميل، أبو حيان (٢/ ٢٣١-٢٣٣)، تمهيد القواعد، ناظر الجيش (١/ ٥٢٧-٥٢٨).

(٢) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ١٢٢؛ ١٥١-١٥٢)، التذييل والتكميل، أبو حيان (٢/ ١٣٤؛ ٢٣٢)، تمهيد القواعد، ناظر الجيش (١/ ٤٥٥؛ ٥٢٧-٥٢٨)، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (٢/ ١٧٧).

عثمان وجهٌ، وهو أن (أراني) هذه هي منقولة من (رأى)، والفاعل هو ضمير الجمع الذي صار مفعولًا بدخول همزة النقل، فلو تقدَّم ضمير المتكلِّم لأوهم أنَّه هو الَّذي كان فاعلًا قبل دخول همزة النقل"[1]، وأضاف ناظر الجيش: "لم يكن المصنِّف ليحتاج إلى الاعتذار عن تقدم الكاف على الياء في عليكني؛ وذلك أنَّ الكلام إنَّما هو في ضميرين قد سلط عليهما عامل واحد، ولا شك أنَّ (على) وإن عمل في الكاف، ليس عاملًا في الياء، بل لمَّا عمل في الكاف جعل المجموع من الجار والمجرور عاملًا في الياء، فلا يقال: إنَّ الكاف تقدمت على الياء. وأيضًا فإنَّما يقال بتقدُّم واحد من الضَّميرين على آخر حيث يتصور

* قال أبو حيان: قال ابن مالك: كان القياس أن يقال: "أرانيهم الباطل شيطانًا"، وهذا لا يصح، ومعناه عكس ما أراد عثمان؛ لأنه كان يكون هو الذي رآهم شيطانًا، والمعنى: أنهم هم رأوه شيطانًا؛ لأن ضمير المتكلم هو الفاعل قبل دخول همزةً التعدية على رأى، فالقياس أن يقول في معنى ما أراد عثمان رضي الله عنه: أراهم إيّاي الباطل شيطانا، إذ هم الرّاءون قبل همزة التعدية لا هو. انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (٢/ ٩٣٥)، التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي (٢/ ١٣٤-١٣٦)، تمهيد القواعد، ناظر الجيش (١/ ٤٥٦). وقد بحثت عن مقولة ابن مالك هذه (أرانيهم الباطل شيطانًا) ولم أجدها في مصنفاتها، ولعل أبا حيان هو من تفرد بذكرها توهما، ونقل عنه تلميذه دون تحقق.

وذكر في: أمالي الزجاجي (ص ١٩٨): "فقال عثمان: أَمَّا بعد: فقد قُلْتِ ووعيْتُ، ووصَّيْتِ فاستوصيتُ، وَلِي عليكِ حَقُّ النِّصْتَةِ، إنَّ هؤلاء القوم الغثرة تطأطأت لهم تطأطأ الدُّلاةِ، أَرانِيهُمُ الحقُّ إخوانًا، وأَراهُمُ الباطلُ إيَّاي شيطانًا". وهذه الرواية منسجمة مع السماع والقياس.

(١) التذييل والتكميل، أبو حيان (٢/ ٢٣٢).

تقدم ذلك الآخر عليه، وها هنا لا يتصور تقدم الياء على الكاف، أعني في عليكني، ونحوه"[١].

مما تقدَّم فالرَّاجح مذهب سيبويه والجمهور؛ لأنَّه موافق للسَّماع، ولما جاء في القرآن الكريم، قال ابن مالك: ومع الاتصال ليس لك إلا تقديمه -تقديم الأسبق رتبة- سماعًا على العرب، فلو قلت: أعطيتهوك، أو نحوه، لم يجز عند سيبويه وفاقًا للمسموع، واقتصارًا عليه[٢]، وقال أبو حيان: "والَّذي ورد به السَّماع، وتكلمت به العرب هو ما ذهب إليه سيبويه"[٣]، أمَّا وصف سيبويه التَّقديم بالقبيح فهو موضع الخلاف واعتراض المبرد عليه في محلِّه، وأنسب عبارة تقال في هذه المسألة مقالة ابن مالك: "ووجب في غير ندور تقديم الأسبق رتبة مع الاتصال"[٤]، فمتى وجدت قرينة يتوقف عليها سلامة المعنى جاز تقديم غير الأسبق، وإلا فالأصل كما يرى سيبويه والجمهور.

(١) تمهيد القواعد، ناظر الجيش (١/ ٥٢٩).

(٢) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ١٥١-١٥٢).

(٣) التذييل والتكميل، أبو حيان (٢/ ٢٣٢).

(٤) شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ١٤٨)

المسألة السادسة: مجيء (أن) المخففة من الثقيلة بعد الخوف.

قال سيبويه: "ولو قال رجلٌ: أخشى أنْ لا تفعل، يريد أنْ يخبر أنَّه يخشى أمرًا قد استقرَّ عنده كائن، جاز، وليس وجه الكلام"(١).

قال المبرِّد: "وزعم سيبويه أنَّه يجوز: خفت أن لا تقومُ يا فتى، إذا خاف شيئًا كالمستقرِّ عنده، وهذا بعيد"(٢).

البسط والتَّحليل والتَّرجيح:

أجاز سيبويه إجراء الخوف مجرى العلم لتيقن المخوف، فيليه أن المخففة من الثَّقيلة كما في نصِّهِ المتقدِّم، واعترض المبرِّد فقال: "أمَّا ما كان من العلم فإنَّ (أَن) لا تكون بعده إلا ثقيلة؛ لأَنَّه شيء قد ثبت واستقرَّ، وذلك قولك: قد علمت أنَّ زيدًا منطلق، فإنَّ خفَّفت فعلى إرادة التَّثقيل والإضمار، وتقول: قد علمت أَنْ سيقوم زيد، تريد أَنَّه سيقوم زيد، قال الله –عزَّ وجلَّ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾، [سورة المزمل، آية: ٢٠]، لأَنَّهُ شيء قد استقرَّ، أَلا ترى أَنَّه لا يصلح: علمت أن يقوم زيد، لأنَّ (أَن) الخفيفة إنَّما تكون لما لم يثبت، نحو: خفت أن تقوم يا فتى، وأرجو أن تذهب إلى زيد، لأَنَّه شيء لم يستقرّ، فكل ما كان من الرَّجاء والخوف فهذا مجازه"(٣).

فسيبويه يرى جواز إجراء الخوف مجرى العلم فتأتي بعده (أنْ) المخففة من الثقيلة إذا كان المتكلم يخاف أمرًا قد استقر عنده أنَّه كائن، وهذا التَّعبير كما

---

(١) الكتاب، سيبويه (٣/ ١٦٧).

(٢). المقتضب، المبرد (٣/ ٨).

(٣) المصدر السابق (٣/ ٧)

وصفه سيبويه بأنَّه ليس وجه الكلام، وقد اعترض المبرِّد على قول سيبويه فوصفه بالزَّعم، ثمَّ قال: وهو بعيد، وفي توضيح المسألة قال: لا يصلح؛ لأنَّ (أَن) الخفيفة إنَّما تكون لما لم يثبت، وكل ما كان من الرَّجاء والخوف فإنَّه شيء لم يستقرَّ.

ومن العلماء الذين يرون أنَّ الخوف يأتي بمعنى العلم الفرَّاء والأخفش، فقد وجَّه الفرَّاء قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾، [سورة النساء، آية: ٣٤]، أنَّ معنى تخافون: تعلمون، وهي كالظنِّ؛ لأنَّ الظانَّ كالشَّاك والخائف قد يرجو؛ فلذلك ضارع الخوف الظَّنَّ والعلم، ألا ترى أنَّك تقول للخبر يبلغك: أما والله لقد خفت ذاك، وتقول: ظننت ذلك، فيكون معناهما واحدًا(١).

وقال الأخفش: "وأمَّا خشيت أنْ لا تكرمَني؛ فهذا لم يقع، ففي مثل هذا تعمل أنْ الخفيفة، ولو رفعته على أمر قد استقرَّ عندك، وعرفته كأنَّك جربته، فكان لا يكرمك؛ فقلت: خشيت أنْ لا تكرمُني؛ أي: خشيتُ أَنَّك لا تكرمُني، جاز"(٢).

ولقد انتصر ابن الشجري لرأي سيبويه حيث ضمن الفعل (خاف) معنى الفعل (علم) لتيقُّن المَخُوف. قال ابن الشجري: "والَّذي قاله سيبويه غير مدفوع مثله؛ لأنَّهم كثيرًا ما يستعملون معنى بلفظ معنى آخر؛ ألا ترى أنَّهم يستعملون عَلِمَ اللهُ بمعنى: أقسم بالله.."(٣)، ثمَّ قال في الرَّدِّ على المبرِّد: "إنَّ

(١) انظر: معاني القرآن، الفراء (١/ ٢٦٥).
(٢) معاني القرآن، الأخفش (١/ ١٣٠).
(٣). أمالي ابن الشجري (١/ ٣٨٨).

استبعاد أبي العباس لما أجازه سيبويه من إيقاع المخفَّفة بعد الخوف، على المعنى الَّذى عناه سيبويه، استبعاد غير واقع موقعه؛ لأنَّ الشِّعر القديم قد ورد بما أنكره أبو العباس"[١].

وذكر ابن مالك أنَّه لا يمتنع أن تجري أن المصدرية بعد الخوف المؤول بالعلم لتيقُّن المَخُوف مجراها بعد العلم، فيرتفع الفعل بعدها؛ لأنَّها المخففة من الثقيلة، محتجًا بقولي سيبويه وأبي الحسن الأخفش[٢].

ونقل أبو حيان أنَّ "الخوف والخشية يستعملان بمعنى العلم؛ لأَنَّ الخوف عبارة عن حالة مخصوصة متولِّدة من ظنٍّ مخصوص، وبين الظَّنِّ والعلم مشابهة في أُمور كثيرة؛ فلذلك صحَّ إطلاق كلٍّ منهما على الآخر"[٣].

وقال ابن عقيل: "وتقول: خفت أن لا يقومُ، بالرَّفع، إذا كان المَخُوف متيقنًا، وفي معناه قول بعضهم: إذا جعلت خفت بمعنى علمت، ومنع ذلك المبرِّد، والصَّحيح خلاف قوله"[٤].

ومن الشَّواهد الَّتي ذكرها النُّحاة في الرد على المبرِّد:

إذا مِتُّ فادفنِّي إلى جنب كَرْمَةَ تُرَوِّي عظامي في الممات عُرُوقُها

(١) المصدر السابق (١/ ٣٨٦-٣٨٧).

(٢) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك (٤/ ١٣).

(٣) تفسير البحر المحيط، أبو حيان (٢/ ٢٧)، خزانة الأدب، البغدادي (٨/ ٣٩٩-٤٠٠).

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (٣/ ٦٤).

ولا تدفنَنّي في الفلاة فإنَّني أخافُ إذا ما مِتُّ ألا أذوقُها[1]

قال الفراء: "والخوف في هذا الموضع كالظَّنِّ، لذلك رفع (أذوقها)"[2]. فيراد بالخوف هنا العلم واليقين[3]، وذكر العيني أنَّ الصَّحيح أنَّ (أن) هاهنا مخففة من الثَّقيلة، والتَّقدير: أخاف إذا ما مت أنه لا أذوقها؛ لأنَّ أخاف هاهنا بمعنى: أتيقن وأعلم[4]، وقال الغلاييني: "فخوفه أن لا يذوقها بعد مماته يقين عنده، متحققٌ لديه"[5].

ممَّا تقدَّم يتبين عدم وجاهة اعتراض المبرِّد، ويثبت صحة جواز مجيء الخوف والخشية بمعنى العلم واليقين، فيليه أن المخففة من الثَّقيلة، إذا كان المتكلِّم يخاف أمرًا قد استقرَّ عنده أنَّه كائن، والدَّليل على ذلك السماع سواء ما جاء في القرآن الكريم، أو الشَّاهد الشِّعري المنسوب لأبي محجن الثقفي .

---

(١) من الطويل، نسب لأبي محجن الثقفي في: أمالي ابن الشجري (١/ ٣٨٦-٣٨٧) ذكر أصل مكان جنب، وبعد موتي مكان في الممات وبالفلاة مكان في الفلاة، لدر المصون، السمين الحلبي (٢/ ٢٦٥)، شرح التسهيل، ناظر الجيش (٨/ ٤١٣٤)، المقاصد النحوية، العيني (٤/ ١٨٦٠)، ولم ينسب في: معاني القرآن، الفراء (١/ ١٤٦) ذكر بعد موتي مكان في الممات، شرح التسهيل، ابن مالك (٤/ ١٣).

(٢) معاني القرآن، الفراء (١/ ١٤٦).

(٣) انظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيان (٢/ ٢٧)، الدر المصون، السمين الحلبي (٢/ ٢٦٤-٢٦٥)، مغني اللبيب، ابن هشام (١/ ٣٩)، شرح أبيات مغني اللبيب، البغدادي (١/ ١٣٨).

(٤) انظر: المقاصد النحوية، العيني (٤/ ١٨٦٢).

(٥) جامع الدروس العربية، الغلاييني (٣٢٤/٢).

وأمَّا قول سيبويه "ليس وجه الكلام"، أي أنَّه مخالف للقياس، والمشهور من لغة العرب، وهو جائز على المعنى الَّذي عناه سيبويه كما تقدَّم في عرض المسألة.

المسألة السَّابعة: الصَّرف والمنع من الصَّرف في سدوس وسلول:

قال أبو سعيد السيرافي: "وكان أبو العبَّاس المبرِّد يقول: إنَّ سدوس اسم امرأة وغلط سيبويه"(١)، وجاء في المخصص: " وكان أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد يقول: إنَّ سدوس اسم امرأة، وغلط سيبويه، وذكر عن الزَّجَّاج أَنَّ سلول اسم امرأة؛ وهي بنت ذُهْل بن شيبان. قال أبو عليٍّ: وما غلط سيبويه في شيء من هذه الأسماء"(٢)، وجاء في الحلل والتَّمهيد: أمَّا سدوس فكان سيبويه يذهب إلى أنَّه اسم مذكر؛ اسم أب، تقول: بنو سدوس منصرف، وغلَّطه محمد بن يزيد المبرد في ذلك، وقال: إنَّما سدوس اسم امرأة، فإذا قلت: من بني سدوس لم تصرف، وكذلك سلول ، وتابع الزَّجَّاج المبرِّد في ذلك(٣).

البسط والتَّحليل والتَّرجيح:

ذكر سيبويه لفظة سدوس وسلول، وذكر الزَّجَّاج سلول فقط، ذكراها تحت (هذا باب أسماء القبائل والأحياء، وما يضاف إلى الأب والأمِّ)، وذكرهما المبرِّد تحت (هذا باب أسماء الأحياء والقبائل).

قال سيبويه: "أمَّا ما يضاف إلى الآباء والأمَّهات فنحو قولك: هذه بنو تميمٍ، وهذه بنو سلولٍ، ونحو ذلك. فإذا قلت: هذه تميمٌ، وهذه أسدٌ، وهذه

---

(١) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٤/ ١٩).

(٢) المخصص، ابن سيده (٥/ ١٥٨)

(٣) انظر: كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، البطليوسي (ص ٢٨٨)، شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد" (٨/ ٤٠٢٤).

سلولٌ، ... وصرفت تميمًا وأسدًا؛ لأنَّك لم تجعل واحدًا منهما اسمًا للقبيلة... وإنْ شئت جعلت تميمًا وأسدًا اسم قبيلة في الموضعين جميعاً فلم تصرفه"[(١)].

أمَّا سدوس خاصة فقد جاءت عند سيبويه ممنوعة من الصَّرف؛ لأنَّه جعلها اسمًا للقبيلة، واحتج بقول الشَّاعر (الأخطل):

فإنْ تَبْخَلْ سَدُوسُ بدِرْهَمَيْها فإنَّ الرِّيحَ طيَّبةٌ قَبولُ[(٢)]

قال سيبويه: "فإذا قالوا: ولد سدوسٌ كذا وكذا، أو ولد جذامٌ كذا وكذا، صرفوه"[(٣)]، وقد عضَّد سيبويه أقواله بأنَّ تميم وأسد وسلول وسدوس تنسب للآباء والأمهات، فقال: "وممَّا يقوِّي ذلك أنَّ يونس زعم أنَّ بعض العرب يقول: هذه تميم بنت مرٍّ، وسمعناهم يقولون: قيس بنت عيلان، وتميم صاحبة ذلك؛ فإنَّما قال: بنت، حين جعله اسمًا لقبيلة، ومثل ذلك قوله: باهلة بن أعصر، فباهلة امرأةٌ، ولكنَّه جعله اسمًا للحي، فجاز له أن يقول: ابن، ومثل ذلك تغلب ابنة وائل، غير أنَّه قد يجيء الشَّيء يكون الأكثر في كلامهم أن يكون أبًا، وقد يجيء الشَّيء يكون الأكثر في كلامهم أن يكون اسمًا للقبيلة، وكلٌّ جائز حسن. فإذا قلت: هذه سدوس، فأكثرهم يجعله اسمًا للقبيلة. وإذا قلت: هذه تميمٌ، فأكثرهم يجعله اسمًا للأب أو الحي. وإذا قلت: هذه جذام

---

(١) الكتاب، سيبويه (٣/ ٢٤٦-٢٤٨)

(٢) من الوافر، انظر: ديوان الأخطل (ص ٢٩٤) ذكر تمنع مكان تبخل، ودرهميها مكان بدرهميها، الكتاب، سيبويه (٣/ ٢٤٨) نسبه للأخطل، ولم ينسب في: المذكر والمؤنث، أبو بكر الأنباري (٢/ ١١٣)، شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٤/ ١٨).

(٣) الكتاب، سيبويه (٣/ ٢٤٩).

فهي كسدوس. فإذا قلت: من بني سدوسٍ فالصَّرف، لأنَّك قصدت قصد الأب"[١].

يرى سيبويه كما تقدَّم أنَّ تميم، وأسد، وسلول، وسدوس كذلك، ونحوها، يجوز فيها المنع والصرف، فالمنع عندما يقصد بها اسم القبيلة، أو اسم امرأة؛ تمنع حينها لعلتين للعملية والتَّأنيث، والصَّرف أو الإجراء إذا لم تجعلها اسمًا للقبيلة؛ فهي أسماء مذكرة يراد بها الحي أو الأب.

أمَّا المبرِّد فلم يخرج عمَّا قاله سيبويه، فقال: "تقول: هذه تميمٌ، وهذه أَسدٌ، إذا أردت هذه قبيلة تميم، أَو جماعة تميم، فتصرف؛ لأَنَّك تقصد قصد تميم نفسه، وكذلك لو قلت: أنا أحب تميمًا، أَو أنت تهجو أسدًا إذا أردت ما ذكرنا، أو جعلت كلَّ واحد منهما اسمًا للحي، فإِنْ جعلت شيئًا من ذلك اسمًا للقبيلة لم تصرفه على ما ذكرنا قبل، تقول: هذه تَمِيمُ فاعلم، وهذه عامرُ قد أَقبلت، وعلى هذا تقول: هذه تَمِيمُ بنت مر، وإِنَّما تريد القبيلة"[٢].

ثم ختم المبرِّد بقوله: "وكذلك سلول، وسدوس، فليس من هذا مصروفًا إِلَّا في النَّكرة، وإِنَّما ذلك بمنزلة باهلة، وخندف، وإِنْ كان في باهلة علامة التَّأنيث"[٣].

أمَّا الزَّجَّاج فقد وافق سيبويه كالمبرِّد فبعد أن ذكر ما ذكره سيبويه نصًّا، قال: "فهذه أربعة أوجه في (تميم) وما أشبهه: ثلاثة منها تنصرف فيها؛ لأنَّك

---

(١) الكتاب، سيبويه (٣/ ٢٤٩).

(٢) المقتضب، المبرد (٣/ ٣٦٠)

(٣) المقتضب، المبرد (٣/ ٣٦٤).

أردت في وجهين من الثَّلاثة (بني تميم) وجماعة تميم، وأردت في الثَّالث أن تجعله اسمًا للحي، فصار مذكرًا سميت به مذكرًا. والوجه الَّذي لا ينصرف فيه أن تجعله اسمًا للمؤنث، فلم ينصرف؛ لأنَّه معرفة وأنَّه مؤنث"(١)، وفي توضيح الوجه الأخير قال الزَّجَّاج: "فإذا جعلت تميمًا اسمًا للقبيلة قلت: هذه تميمُ، وهذا رجل من تميمَ ومن جذامَ يا هذا؛ لم تصرفه لأنَّك جعلته اسمًا للقبيلة"(٢).

وبناء على ما ذكره المبرِّد في (المقتضب) والزَّجَّاج في (ما ينصرف وما لا ينصرف) فلم تثبت عندي صحة الاعتراض والغلط الَّذي ذكره أبو سعيد السيرافي ومن نقل عنه منسوبًا للمبرِّد والزَّجَّاج، بل ثبت اتفاقهم بالإجماع على أنَّ سدوس أو سلول وما شابهها تصرف وتمنع، ولها أربعة أوجه كما فصل الزَّجَّاج تصرف في ثلاثة منها، وتمنع في الرَّابع إذا قصد بها اسم القبيلة (اسم مؤنث)، وختم المبرِّد هذا الباب أيضًا بصرفها جميعًا إذا نكرت، ولعلَّ هذه المسألة من المسائل الَّتي تراجع فيها المبرِّد عن تخطئة سيبويه.

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج (ص ٥٨).

(٢) المصدر السابق (ص ٥٧).

المسألة الثَّامنة: بناء اسم فعل الأمر من الثُّلاثيّ على (فَعَالِ):

ذهب سيبويهِ إلى أنَّ صياغة اسم فعل الأمر من الثُّلاثيّ على بناء (فَعَالِ) مطَّردٌ مقيسٌ لكثرة ما ورد منه، قال سيبويه: "واعلم أنَّ (فَعَالِ) جائزة من كلِّ ما كان على بناء فَعَل أَو فَعُل أو فَعِل، ولا يجوز من أَفْعَلْتُ...واعلم أنَّ (فَعَال) ليس بمطَّرد في الصِّفات، نحو: حَلَاقِ، ولا في مصدر، نحو: فَجَارِ، وإنَّما يطَّرد هذا الباب في النِّداء وفي الأمر"(١).

وخالفه المبرِّد فجعل ذلك مقصورًا أو موقوفًا على السَّماع كالرُّباعي، فقال في باب الأسماء المعدولة على (فَعَالِ): "اعلم أَنَّ الأسماء الَّتي تكون على هذا الوزن على خمسة أضْرُبٍ:.. فمن ذلك ما يقع في معنى الفِعْلِ، نحو قولك: حَذَارِ يا فتى، ونَظَارِ يا فتى، ومعناه: احْذَرْ، وانْظُرْ... أمَّا ما كان في معنى الأمر؛ فإنَّما كان حقه أَنْ يكون موقوفًا؛ لأنَّه معدول عن مصدر فِعْلٍ مَوْقُوف مَوْضُوع في مَوْضِعِهِ"(٢).

البسط والتَّحليل والتَّرجيح:

تحدَّث النُّحاة عن الخلاف في بناء اسم فعل الأمر من الثُّلاثي على وزن (فَعَالِ) بمعنى (افعلْ)، فمذهب سيبويه أنَّ كلَّ فعلٍ ثلاثيٍّ لك أن تبني منه فَعَالِ بمعنى افعل، نحو: نَزَالِ، وتَرَاكِ، وكقولك: ضَرَابِ اسم اضْرِبْ، وقَعَادِ اسم اقْعُدْ، وقَوَامِ اسم قُمْ، ونَزَالِ اسم انْزِلْ، وعند المبرِّد لا ينقاس شيء من الثُّلاثيِّ،

(١) الكتاب، سيبويه (٣/ ٢٨٠).

(٢) المقتضب، المبرد (٣/ ٣٦٨).

ولا غيره على وزن فَعَالِ، فلا تقول: قَعَادِ، ولا ضَرَابِ، تريد: اقْعُدْ واضْرِبْ، وإنَّما يؤخذ سماعًا، كما في الرُّباعيّ بالاتفاق(١).

قال الوراق: "واعلم أَنَّ سيبويهِ يجيز القياس على ما سمع من كلام العرب في هذا الباب فيجيز: ضَرَابِ زيدًا، أَيْ: اضْرِبْ زيدًا، وإِنَّما جاز القياس على (دَرَاكِ) وبابه لكثرة العدل في باب الأفعال الثُّلاثيَّة، فلمَّا كثر واطَّرد أجاز القياس عليه"(٢).

وقد نقل النُّحاة المتأخرون قول سيبويه ووافقوه فيما ذهب إليه، ومنهم ابن مالك حيث ذكر أنَّ (فَعَالِ) بمعنى الأمر كـ(نَزَالِ) عند سيبويه مقيس في الثُّلاثيّ(٣). وقال ابن عقيل: "وكذلك ينقاس استعمال فَعَالِ مبنيًّا على الكسر من كلّ فِعْلٍ ثلاثيٍّ للدَّلالة على الأمر، نحو: نَزَالِ، وضَرَابِ، وقَتَالِ، أي: انْزِلْ، واضْرِبْ، واقْتُلْ"(٤). وذكر الشَّاطبي أنَّ هذا الباب مقيس عند النَّاظم، فتقول على هذا: ضَرَابَ من اضْرِبْ، وخَرَاجِ من اخْرُجْ، وعَمَالِ من اعْمَلْ، وجَبَارِ من اجْبُرْ، وقَتَالِ من اقْتُلْ، ونحو ذلك ... والَّذي ذهب إليه سيبويه في هذا النَّوع أنه مطَّرد كمذهب النَّاظم... لكنَّ سيبويه شرط في اطِّراده شرطًا، وهو أن يكون مبنيًّا من الفعل الثُّلاثيّ...وهذا الشِّرط هو الَّذي شرطه النَّاظم في قوله: "من

(١). انظر: الكناش، أبو الفداء (١/ ٢٧٥)، ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي (٥/ ٢٢٩٠)، توضيح المقاصد، المرادي (٣/ ١١٠٦)، المزهر، السيوطي (١/ ٤٦٤).
(٢) علل النحو، الوراق (ص ٤٧٢)، ذكر في المطبوع (ضارب)، والصواب (ضراب).
(٣) انظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك (٣/ ١٣٣٠)، شرح ابن الناظم (ص ٤١٦).
(٤) شرح ابن عقيل (٣/ ٢٧٨).

الثُّلاثيِّ" فلا يجوز أن تقول: (كَرَامِ) من: أَكْرَمَ، ولا (خَرَاجِ) من أَخْرَجَ، ولا نحو ذلك(١).

وقد ذكر كلٌّ من المكودي والأشموني وخالد الأزهري والفارضي أنَّ (فَعَال) مطَّردٌ من كلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ، حيث وافقوا رأي سيبويه وابن مالك، وذكر خالد الأزهريُّ أنَّ هذا الرَّأي هو الأصحُّ(٢)، وقد استدركوا على ابن مالك أربعة شروط لجعل بناء فَعَالِ مقيسًا ومطَّردًا في الأمر؛ الأول: أن يكون مجرَّدًا، أمَّا غير المجرَّد فلا يقال منه إلا ما سمع، نحو: دَرَاكِ من أَدْرَكَ وهو شاذ، وخرج نحو: دَحْرَجَ؛ لأنَّه رباعيٌّ. الثَّاني: أن يكون تامًّا فلا يبنى من ناقص، خرج نحو: كان؛ لأنَّه ناقص. الثَّالث: أن يكون متصرِّفًا، خرج نحو: نِعْمَ وبِئْسَ؛ لأنَّهما جامدان. الرابع: أن يكون كامل التَّصرف فلا يبنى من يدع ويذر؛ لأنَّهما ناقصا التَّصرُّف(٣).

وذكر الشَّاطبيُّ أنَّ الشَّلَوْبِينَ مال إلى رأى المبرِّد، وحمل عليه كلام سيبويه، وزعم أنَّ القياس أداه إلى ذلك، قال: لأنَّ باب الأمر أن يكون بالفعل، والعدل عنه إلى الأسماء ليس بقياس، وعلى هذا المعنى اعتمد، ثمَّ تأوَّل كلام سيبويه

---

(١) انظر: شرح ألفية ابن مالك، الشاطبي (٥/ ٣٥٣-٣٥٤).

(٢) انظر: شرح المكودي على الألفية (ص ٢٤٦)، شرح الأشموني (٣/ ٤٦)، شرح التصريح، الأزهري (٢/ ٢٤٢)، شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٣/ ٣٦٤).

(٣) انظر: توضيح المقاصد، المرادي (٣/ ١١٠٧)، شرح الأشموني (٣/ ٤٦)، شرح التصريح، الأزهري (٢/ ٢٤٢)، شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٣/ ٣٦٤)، حاشية الصبان (٣/ ٢٣٨).

على أنَّ المراد بالاطِّراد الكثرة، وأراد بإطلاق الجواز أنَّه يريد الجواز على الجملة، على معنى قوله في الاطِّراد[1]. وذكر الصَّبَّان أنَّ الأندلسيَّ – أبا جعفر اللورقيَّ– قال: "ومنع المبرِّد قويٌّ، فالأولى أن يُتأوَّل قول سيبويه هو مطَّرد على أنَّه أراد بالاطِّراد الشياع"[2] .

قال الشَّاطبي ناقضًا قول الشَّلَوْبينِ ومن نقل عنه: "وهذا كلُّه خلاف الظَّاهر من كلامه، وما علل به منع القياس لا يلزم إذا كان السَّماع بحيث يصلح أن يقاس عليه لكثرته..."[3].

وبناء على ما تقدَّم فالرَّاجح في هذه المسألة قول سيبويه وابن مالك، فبناء (فَعَالِ) في الأمر مقيسٌ مطَّردٌ في كلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ من باب فَعَل أو فَعِل أو فَعُل، وقد قيد المتأخرون القياس والاطِّراد بأربعة شروط؛ أن يكون فعلًا ثلاثيًّا، مجرَّدًا، تامًّا، كامل التَّصرُّف.

(١) انظر: شرح ألفية ابن مالك، الشاطبي (٥/ ٣٥٣-٣٥٤).

(٢) حاشية الصبان (٣/ ٢٣٨).

(٣) شرح ألفية ابن مالك، الشاطبي (٥/ ٣٥٣-٣٥٤).

المسألة التَّاسعة: نصب الفعل "ويغضب" أو رفعه بعد الواو.

قال كعب الغنويُّ (من الطَّويل):

وَمَا أَنا للشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نافِعي ويَغضَب منه صَاحِبي بِقَؤولِ[1]

قال المبرِّد في توجيه (يغضب): "إِنَّ الرَّفع الوجه؛ لأَنَّ يغضب في صلة الَّذي لأَنَّ معناه: الَّذي يغضب منه صاحبي، وكان سيبويه يقدم النَّصب ويثنِّي بالرَّفع، وليس القول عندي كما قال"[2].

قال الورَّاق: "فعند سيبويه: أَنَّ الاختيار نصب (يغضب)، والرَّفع جائز. وعند أبي العبَّاس المبرِّد: أَنَّ الرَّفع هو المختار، والنَّصب جائز"[3]. ثمَّ قال: "وإِنَّما ضعف النَّصب عند أبي العبَّاس؛ لأَنَّ الغضب ليس ممَّا يقال، وأَنَّما يقال الشَّيء الَّذي يقع منه الغضب"[4].

البسط والتَّحليل والترجيح:

ذكر سيبويه قول كعب الغنوي في باب الواو، وقال: " اعلم أَنَّ الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء"[5]، وعندما وصل إلى بيت الغنوي ذكر أَنَّ من العرب من ينشد (ويغضبَ) بالنَّصب،

---

(١) انظر: الكتاب، سيبويه (٣/ ٤٦)، المقتضب، المبرد (٢/ ١٧) لم ينسبه لأحد، علل النحو، الوراق (ص ٤٣٣)، شرح المفصل، ابن يعيش (٤/ ٢٥٤).

(٢) المقتضب، المبرد (٢/ ١٨).

(٣) علل النحو، الوراق (ص ٤٣٣).

(٤) المصدر السابق (ص ٤٣٣).

(٥) الكتاب، سيبويه (٣/ ٤١).

فقال: "والرَّفع أيضًا جائز حسن"[١]، ثم قال سيبويه: "ويغضب معطوف على الشَّيء، ويجوز رفعه على أن يكون داخلاً في صلة الَّذي"[٢].

ممَّا تقدَّم فقول الشاعر (يغضب) يحتمل الرَّفع والنَّصب؛ فأمَّا الرَّفع فـ(يغضب) واقعة في صلة (الَّذي)، فهو معطوف على (ليس) الَّذي في الصِّلة، ومعناه: ما أنا للشيء الَّذي يغضب منه صاحبي بقؤول، أو كأنَّه قال: وما أنا للَّذي لا ينفعني ويغضبُ منه صاحبي بقؤول، وهذا الوجه قال عنه سيبويه: جائز حسن، وقال المبرِّد: إنَّ الرَّفعَ الوجهُ[٣]. قال ابن يعيش: "وأمَّا الرَّفع، فبالعطف على موضع ليس؛ لأنَّها من صلة الَّذي، والَّذي تُوصل بالجمل الابتدائية، ولا يكون لها موضع من الإعراب، فإذا عطفت عليها فعلاً مضارعًا كان في حكم المبتدأ به، فلا يكون إلَّا مرفوعًا"[٤]. قال ابن الحاجب: "والرَّفع له وجه واحد؛ وهو أن يكون معطوفًا على الجملة الَّتي هي: ليس نافعي، داخلاً في حكم الصِّلة، ولذلك احتيج فيه إلى مضمر يعود إلى الموصول وهو الهاء في (منه)، والرَّفع أقوى"[٥].

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٤٦).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٤٦).

(٣) انظر: الكتاب، سيبويه (٣/ ٤٦) ، المقتضب، المبرد (٢/ ١٨)، شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٣/ ٢٣٧-٢٣٨)، التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي (٢/ ١٦٣)، الرد على النُّحاة، ابن مضاء (ص ١٢٥)، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، العلائي (ص ٢١٤)، خزانة الأدب، البغدادي (٨/ ٥٦٩).

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش (٤/ ٢٥٤-٢٥٥).

(٥) أمالي ابن الحاجب (١/ ٣٠٥).

أمَّا النَّصب فتكون (يغضب) معطوفة على (الشَّيء)، وذلك جائز، ولكنَّه يعتمد على التَّأويل والحذف، والتَّقدير: وما أنا للشيء الَّذي ليس نافعي بقؤول، ولا لغضب صاحبي بقؤول. والمراد: بقؤولٍ لِما يكون سببًا لغضبه؛ فالغضبُ لا يقال، ولكنَّ التَّقدير: ولقول غضبِ صاحبي، فتضيفُ القولَ الحادثَ عنه الغضبُ إلى الغضبِ، كما تقول: ضربُ التَّلفِ، فتضيفُ الضَّرب إلى ما يحدث عنه،.. وقد حذف الشيء الَّذي يقع القول عليه، وهو سبب الغضب، فحذف لدلالة الكلام عليه، وتقديره: وما أَنا للشَّيء الَّذي ليس نافعي، وللقول الَّذي يوجب غضب صاحبي بقؤول، والشَّيء هُنَا قول، وحتى يصح التَّقدير لا بدَّ من تقديره اسمًا ليصحَّ عطفه على الشَّيء؛ لذا أضمر (أن) قبل (يغضب) لعطفه إيَّاها على الشَّيء[1] .

قال ابن الحاجب: "ولا يستقيم أن يكون (ويغضب) على النَّصب معطوفًا على (نافعي) في قوله: ليس نافعي ويغضب، كقولك: ما تأتيني وتحدثني، لأمر معنوي؛ وهو أنَّه يصير المعنى: لا ينفعني ولا يغضب صاحبي، وليس الغرض كذلك، بل الغرض نفي النفع عنه، وإثبات الغضب للصاحب لينفيه المتكلم عنه، فوجب أن يكون معطوفًا على الشَّيء، فيكون تقديره: وما أنا للشَّيء ولغضب صاحبي بقؤول، إلا أنَّه يحتاج في استقامته إلى حذف مضاف؛ لأنَّ

(١). انظر: التعليقة على كتاب سيبويه،أبو علي الفارسي(١٦٣/٢)، كتاب الشعر "شرح الأبيات مشكلة الإعراب"، أبو علي الفارسي(ص٤٢٧)،شرح المفصل، ابن يعيش (٢٥٤/٤)، أمالي ابن الحاجب (١/ ٣٠٤)، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، العلائي(ص ٢١٤)، خزانة الأدب، البغدادي (٨/ ٥٦٩).

غضب صاحبه ليس بمقول حتى يصحَّ تعلُّق القول به، فيكون التَّقدير: ولسبب غضب صاحبي بقؤول"[١].

ممَّا تقدَّم فالوجه الرّفع كما ذكر المبرِّد، ولكنَّ قوله عن سيبويه بتقديم النَّصب، لم يثبت بالدَّليل القاطع، قال أبو سعيد: "ورد أبو العباس المبرِّد على سيبويه تقديمَه النَّصبَ على الرَّفع، والَّذي عندي أنَّ سيبويه لم يقدم النَّصب على الرَّفع...لأنَّ النَّصب هو المختار عنده، ولكنَّ الباب للنَّصب دون الرَّفع، وإنَّما قدم ما يقتضيه الباب، وما القصد إلى ذكره فيه"[٢].

قال ابن يعيش: "وقد ردَّ أبو العبَّاس المبرِّد على سيبويه تقديمَه النَّصبَ على الرفع هنا، وسيبويه لم يُقدِّم النَّصب؛ لأنَّه أحسن من الرَّفع، وإنَّما قدَّمه لِما بني عليه الباب من النَّصب بإضمار (أنْ)"[٣].

إنَّ نسبة تقديم النصب على الرَّفع لسيبويه لا تقوم على دليل قاطع لسببين:

١-ما ذكره سيبويه في الكتاب لا يوجد فيه نصٌّ لا تصريحًا ولا تلميحًا يدلُّ على تقديم النَّصب؛ بل وصفه الرَّفع بأنَّه حسن ينقض رأي من يقول بأنَّ سيبويه يقدم النَّصب، وكذلك عندما ذكر النصب قال: ينشد بعض العرب

---

(١) أمالي ابن الحاجب (١/ ٣٠٥).

(٢) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٣/ ٢٤٠-٢٤١)، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، العلائي (ص ٢١٤).

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش (٤/ ٢٥٥).

(يغضب) بالنَّصب دون أن يصدر حكمًا يوضِّح موقفه من النَّصب، بينما أصدر حكمًا على الرفع ممَّا يوحي بميله للرَّفع.

٢- سيبويه كما أوضح أبو سعيد السيرافي وابن يعيش لم يقدم النَّصب لأنَّ النَّصب هو المختار عنده، ولكنَّ الباب للنَّصب دون الرَّفع، وإنَّما قدم ما يقتضيه الباب.

المسألة العاشرة: إعمال (إنْ) النَّافية عمل (ليس)*.

قال المبرِّد: "وأمَّا (إنْ) المكسورة فإنَّ لها أربعة أوجه...وتكون في معنى (ما)، تقول: إن زيد منطلق، أَيْ: ما زيد منطلق، وكان سيبويهِ لا يرى فيها إِلَّا رفع الخبر؛ لأنَّها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره، وذلك كمذهب بني تميم في (ما)، وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بليس؛ كما فعل ذلك في (ما)، وهذا هو القول؛ لأنَّه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى"(١).

البسط والتَّحليل والتَّرجيح:

موطن الاعتراض في المسألة كما ذكر المبرِّد هو أنَّ سيبويه يرى بأنَّ (إنْ) النَّافية مهملة، لا يرى فيها إلا رفع الخبر، وغيره يجيز نصب الخبر على تشبيه بليس، وهذا هو القول عند المبرِّد. أمَّا التفصيل:

فقال سيبويهِ: "وأمَّا (ما) فهي نفيٌ لقوله: هو يفعل، إذا كان في حال الفعل، فتقول: ما يفعل، وتكون بمنزلة (ليس) في المعنى، تقول: عبد الله منطلقٌ، فتقول: ما عبد الله منطلقٌ أو منطلقًا، فتنفي بهذا اللفظ كما تقول: ليس عبد الله منطلقًا(٢). ثمَّ قال: "وتكون (إنْ) كما، في معنى ليس"(٣)، وقال في موضع

---

*. عالج عبد الفتاح عبوش هذه المسألة بشكل مغاير لما في هذا البحث، لذا كان من الأفضل إعادة دراسة المسألة وبيان انقسام العلماء في فهم قول سيبويه الذي لم يحلل عند عبوش، انظر: لمسائل النحوية الغلط المستدركة على كتاب الانتصار، عبوش (ص ٩٩-١٠٠).

(١) المقتضب، المبرد (٢/ ٣٥٩).

(٢) الكتاب، سيبويه (٤/ ٢٢١).

(٣) المصدر السابق (٤/ ٢٢٢).

آخر: "وتكون في معنى ما. قال الله عز وجل: ﴿إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾، [سورة الملك، آية: ٢٠]، أي: ما الكافرون إلا في غرور"(١).

وقدْ تعددت أقوال النُّحاة في تفسير قول سيبويه "وتكون إنْ ك(ما) في معنى ليس"، والبيان كما في التفصيل التَّالي:

أولًا: ذكر بعض النُّحاة ولا سيما المتقدمون منهم ما ذكره المبرِّدُ كابن السَّرَّاج، والنَّحاس، والزَّمخشري، وابن الشَّجري، وابن يعيش، حيث ذكر ابن السَّرَّاج –وأعاد نفس القول ابن يعيش– أنَّ سيبويه لا يرى في (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما) إلا رفع الخبر؛ لأنَّها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر.. كما تدخل ألف الاستفهام، ولا تغير الكلام، وذلك مذهب بني تميم. قال: قال أبو العباس: وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ(ليس) كما فعل ذلك في (ما). قال أبو بكر: وهذا هو القول؛ لأنَّه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى(٢). وذكر النَّحاس أن سيبويه يختار الرفع في خبر (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما). فيقول: إنْ زيد منطلق؛ لأنَّ عمل (ما) ضعيف، و(إن) بمعناها، فهي أضعف منها(٣). أمَّا

(١) المصدر السابق (٣/ ١٥٢).

(٢) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج (١/ ٢٣٥-٢٣٦)، شرح المفصل، ابن يعيش (٥/ ٣٩).

(٣).انظر: إعراب القرآن الكريم، النحاس(١٦٨/٢)، الجامع لأحكام القرآن(تفسير القرطبي)(٣٤٣/٧).

الزَّمخشري فقال: "و(إن) بمنزلة (ما) في نفي الحال، وتدخل على الجملتين الفعلية والإسمية... ولا يجوز إعمالها عمل ليس عند سيبويه، وأجازه المبرِّد"(١).

وقال ابن الشَّجري: إذا كانت نافية، فسيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر، يقول: إن زيد قائم، كما تقول في اللُّغة التَّميميَّة: ما زيد قائم، وإنَّما حكم سيبويه بالرَّفع بعدها؛ لأنَّها حرف يُحْدِث معنى في الاسم والفعل، كألف الاستفهام، فوجب لذلك ألَّا يعمل، كما لم يعمل ألف الاستفهام، وكما لم تعمل (ما) النَّافية في اللُّغة التَّميميَّة، وهو وفاق للقياس، ولمَّا خالف بعض العرب القياس فأعملوا (ما) لم يكن لنا أن نتعدَّى القياس في غير (ما). وغير سيبويه أعمل (إن) على تشبيهها بليس، كما استحسن بعض العرب ذلك في (ما)، واحتجَّ بأنَّه لا فرق بين (إن) و(ما) في المعنى؛ إذ هما لنفي ما في الحال، وتقع بعدهما جملة الابتداء، كما تقع بعد ليس... وهو قول الكسائيِّ، وأبى العباس المبرِّد، ووافق الفرَّاء في قوله سيبويه(٢). ومن النُّحاة المتأخرين الذين أخذوا بهذا القول ابن هشام والشاطبي، قال ابن هشام: "وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء، وأجاز الكسائيُّ والمبرِّد إعمالها عمل ليس"(٣). وقال الشاطبي: "وأمَّا (إِنْ) فإنَّ سيبويه لم يثبتْ لها عملًا؛ لأنَّه لم يحفظ فيها شيئًا، ونِعِمّا فعل!، وأمَّا غيره فأثبت لها الإعمال؛ ذكر ذلك المبرِّد"(٤).

---

(١) المفصل، الزمخشري (ص ٤٠٧).

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري (٣/ ١٤٣-١٤٤)، خزانة الأدب، البغدادي (٤/ ١٦٧).

(٣) مغني اللبيب، ابن هشام (١/ ٣١).

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي (٢/ ٢٥٣).

الموقف الثاني: هناك طائفة من النُّحاة فهموا نصَّ سيبويه فهمًا مغايرًا لما قرره المبرِّد ومن نقل عنه ولا سيَّما المتأخرون، ومن أبرزهم أبو بكر بن الطاهر، وابن مالك، وتبعه ناظر الجيش. أمَّا ابن الطاهر فنقل عنه أبو حيان أنَّه فسَّر قول سيبويه: وتكون إن ك(ما) في معنى ليس. بقوله: "هذا نص على أن (إن) ك(ما) تعمل عمل ليس"(١).

أمَّا ابن مالك فقال: "لـ(إنْ) النافية اسم مرفوع، وخبر منصوب إلحاقًا بـ(ما)؛ نص على ذلك أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد، وأومأ سيبويه إلى ذلك دون تصريح بقوله في (باب عدة ما يكون عليه الكلم): ويكون (إن) ك(ما) في معنى (ليس). فلو أراد النَّفي دون العمل لقال: ويكون (إن) ك(ما) في النَّفي؛ لأنَّ النَّفي من معاني الحروف فـ(ما) به أولى من (ليس)؛ لأنَّ (ليس) فعل، وهي حرف، بخلاف العمل؛ فإنَّ (ليس) فيه هي أصل لـ(ما) و(لا) و(إن)؛ لأنَّها فعل، وهن حروف"(٢).

وقال في التَّسهيل وتبعه ناظر الجيش نصًّا: "وأكثر النَّحويين يزعمون أنَّ مذهب سيبويه في (إنْ) النَّافية الإهمال، وكلامه مشعر بأنَّ مذهبه فيها الإعمال، وذلك أنه قال في (باب عدة ما يكون عليه الكلم): "وأمَّا إنْ مع ما في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة ما مع إنَّ الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس" فعلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفًا مناسبة لليس

(١) التذييل والتكميل، أبو حيان (٤/ ٢٨٠)، ارتشاف الضرب، أبو حيان (٣/ ١٢٠٧).
(٢) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (١/ ٤٤٦-٤٤٧).

من جملتها ما، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة ما في هذه المناسبة إلا إنْ ولا، فتعين كونهما مقصودين"[١].

وقد اعترض أبو حيان على تفسير ابن مالك وتوجيهه لنص سيبويه الَّذي أورده في التَّسهيل، وكذلك نقل اعتراض الأستاذ أبي علي -الشَّلَوْبِين- على ابن الطَّاهر، فقال: "ولا تؤخذ القواعد الكلية من مثل قوله: "وتمنعها أن تكون من حروف ليس"، فيقضى على أنَّ إنْ تعمل عمل ما؛ إذ المتبادر إليه الذِّهن أنَّ قوله "تمنعها أن تكون من حروف ليس" أي: تمنعها من أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كحروف ليس، أي: أخوات ليس الَّتي هي كان وأخواتها، فعني بحروف ليس كان وأخواته، وإطلاق الحروف على الأفعال وعلى الأسماء إطلاق سائغ عند النَّحويين، وذلك بمعنى الكلمات لا حقيقة الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل، ومع هذا الاحتمال فليس في كلام س إشعار بأنَّ (إنْ) تعمل"[٢]، أمَّا اعتراض الأستاذ أبي علي فذكر أنَّه قال: "هذا الكلام ليس بنصٍّ على ذلك؛ لأنَّه يحتمل أن يريد أنَّ (إنْ) تكون كـ(ما) في النَّفي، فيكون قد عبر بقوله (في معنى ليس) عن النَّفي، وهذا أولى أن يحمل عليه كلامه؛ لأنَّ العمل في (إن) شاذٌّ "[٣].

---

(١) شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ٣٧٥)، شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، ناظر الجيش (٣/ ١٢١٣).

(٢) التذييل والتكميل، أبو حيان (٤/ ٢٨٠).

(٣) التذييل والتكميل، أبو حيان (٤/ ٢٨٠-٢٨١)، ارتشاف الضرب، أبو حيان (٣/ ١٢٠٧).

وقد كان أبو حيان في تفسير البحر المحيط أكثر اعتدالًا في اعتراضه فقال: "وقد نسب السُّهيليُّ وغيره إلى سيبويه جواز إعمالها إعمال ما، وليس في كتابه نصٌّ على ذلك"(١).

ونلمح في اعتراض أبي حيان على توجيه ابن مالك لنص سيبويهِ شيئًا من الحدَّة والغلظة ليست في مكانهما، فسيبويهِ كما في نصه المذكور لم ينص صراحة على إعمال أو إهمال، لكنَّ نصه مشعر وفيه إيماء إلى جواز إعمالها أخذًا بظاهر نصه كما وضح ابن مالك، وقول أبي حيان الحروف قد يقصد بها جميع أقسام الكلم تأويل صحيح، ولكنَّ الأخذ بالظَّاهر أولى؛ فيقصد بها الحروف الَّتي تعمل عمل ليس.

وتجدر الإشارة إلى اختلاف النَّقل عن سيبويه والمبرِّد؛ فنقل السهيليُّ الإجازة عن سيبويه، والمنع عن المبرد، وعكس ذلك النَّحاس، ونقل ابن مالك عنهما الإجازة، واختار ابن مالك القول بالإجازة؛ لمشاركة (إن) لـ (ما) في المعنى الذي عملت بسببه، وهو مشابهة (ليس)؛ ولثبوت السَّماع بإعمالها، فقد ثبت أنَّها لغة أهل العالية، قالوا: إنْ ذلك نافعك ولا ضارك، بالنَّصب، وإن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية، وقال أعرابي: إن قائمًا، يريد: إن أنا قائمًا، والصَّحيح أنَّ إعمالَها لغةٌ ثابتةٌ نظمًا ونثرًا، وهي لغة أهل العالية؛ وبهذا تبين بطلان قول من قال: إنَّه لم يأت منه إلا قوله "إن هو مستوليا" وتخصيصه ذلك بالضَّرورة. وقال أبو حيان: والصَّحيح الإعمال، والدَّليل على ذلك القياس والسَّماع: أمَّا القياس فإنَّها شاركت (ما) في النَّفي، وفي دخولها على المعرفة والنكرة، وفي نفي الحال،

(١) تفسير البحر المحيط، أبو حيان (١/ ٤٤٥).

وأمَّا السَّماع فقول العرب في نثرها وسعة كلامها: إنْ ذلك نافعك ولا ضارك، وإن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية..[1].

وممَّا تقدَّم فيمكن إجمال القول في الفوائد التالية:

أولًا: ما ذكره سيبويه لا يوجد فيه دليل قاطع يوضِّح مذهبه في إعمال (إنْ) أو إهمالها، خلافًا لما قرَّره المبرِّد ونسبه لسيبويه من إهمالها، وعليه فلا وجاهة لاعتراضه، وقد تنبه لهذا الأمر بعض النُّحاة منهم السُّهيلي، وابن مالك، وناظر الجيش.

ثانيًا: توجيه ابن مالك لنص سيبويه توجيه وارد ومحتمل وموافق لظاهر نص سيبويه، فنصه مشعر بالإعمال، والأخذ به أولى من تأويل قول سيبويه.

ثالثًا: اعتراض أبي حيان على ابن مالك محتمل، ولكنَّه ليس بقاطع؛ لأنَّ نص سيبويه يحتمل ما وجه به ابن مالك من حيث الظَّاهر، ويحتمل الرأي الآخر على تأويل إذا عممنا لفظة حروف، وإن كان حمله على الظَّاهر وهو ما يراه ابن مالك أولى.

أما بالنِّسبة لعمل (إنْ) عند بقية النُّحاة، فقد اختلفوا في ذلك، ومقتضب ما ذكروه فيما يأتي: ابن السَّرَّاج يرى إنَّ الإعمال هو الرَّاجح[2]، وابن يعيش

---

(١) انظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيان (٤/ ٢٤٠)، التذييل والتكميل، أبو حيان (٤/ ٢٧٦-٢٨٠)، ارتشاف الضرب، أبو حيان (٣/ ١٢٠٧-١٢٠٨)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي (١/ ٥١٢)، الجنى الداني، المرادي (ص ٢٠٩)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (٥/ ٥٣٩)، شرح الأشموني (١/ ٢٦٧-٢٦٨)، شرح التصريح، الأزهري (١/ ٢٧١)، حاشية الصبان (١/ ٣٧٥).

(٢) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج (٢٣٦/١).

يرى أنَّ الإهمال هو الرَّاجح، وذكر ابن هشام في المغني أنَّ الإهمال لغة الأكثرين[١]، وابن النَّاظم وابن الوردي وصفوا إعمالها بالنَّادر[٢]، وذكر ابن هشام بأنَّه يقل إعمال (إنْ) النَّافية عمل ليس[٣].

ومن الجدير بالذِّكر أنَّ أقوال أبي حيان تضاربت وتناقضت؛ فذكر في البحر ما ذكره أكثر النَّحويين من جواز إعمالها، ولكنَّه في موضع آخر من البحر نقض ذلك فقال: "وإذا كانت إنْ نافيةً، فدخلت على المبتدأ والخبر، لم يعمل عمل ما الحجازيَّة، وقد أَجاز ذلك بعضهم، ومن أَجاز شرط نفي الخبر وتأخيره، والصَّحيح أَنَّه لا يجوز، لأَنَّه لم يحفظ من ذلك إِلَّا بيت نادر وهو"[٤]:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ ... إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ[٥].

والَّذي يظهر لي أن هذا القول سابق على قوله الَّذي ذكر ضمن رأي أكثر النُّحاة المتأخرين، فلعلَّه اطَّلع على المسموع، وتبين له أنَّ الشَّاهد الَّذي ذكره ليس بالوحيد، لذلك نسخ قوله بما ذكر سابقًا ضمن رأي أكثر النُّحاة المتأخرين.

---

(١) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش (٥/ ٣٩)، مغني اللبيب، ابن هشام (١/ ٣١).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (ص ١٠٩)، شرح ألفية ابن مالك، ابن الوردي (١/ ٢٠١)، المقاصد النحوية، العيني (٢/ ٦٥٠).

(٣) انظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام (ص ٣٠٥).

(٤) تفسير البحر المحيط، أبو حيان (١/ ٤٤٢-٤٤٣).

(٥) البيت من المنسرح بلا نسبة، انظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك (١/ ٤٤٧)، شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ٣٧٥)، تفسير البحر المحيط، أبو حيان (١/ ٤٤٢-٤٤٣)، الجنى الداني، المرادي (ص ٢٠٩).

المسألة الحادية عشرة: إدغام النُّون في الميم:

قال المبرِّدُ: "النُّون تدغم في خمسة أحرف الرَّاء واللَّام والياء والواو والميم، وتقلب مع الباء كما وصفت لك. وزعم سيبويه أَنَّها مع ما تدغم فيه مخرجها من الفم، لا من الخياشيم؛ لأَنَّها لو كانت تدغم في حروف الفم، وهي من الخياشيم، مع تباعد ما بينهما، لجاز أَن يدغم الأبعد في الأبعد، وهذا نقض الباب، والخروج من المعقول. والقول عندي كما قال في جميع هذه الحروف إلاّ حروف الشَّفة؛ فإِنَّ النُّون لو كانت من مخرج الرَّاء واللَّام لبعُدت من الميم، ولكنَّ مخرجها مع الميم من الخياشيم؛ لأَنَّ الميم تخرج من الشَّفة، وتصير إِلى الخياشيم للغنَّة الَّتي فيها، فتدغم فيها الميم لتلك المجاورة؛ فهذه قصَّة النُّون"(١).

البسط والتَّحليل والتَّرجيح:

قال سيبويهِ: "وتدغم النُّون مع الميم؛ لأَنَّ صوتهما واحد، وهما مجهوران، قد خالفا سائر الحروف الَّتي في الصَّوت، حتى إِنَّك تسمع النُّون كالميم، والميم كالنُّون، حتى تتبين، فصارتا بمنزلة اللام والرَّاء في القرب، وإن كان المخرجان متباعدين، إلا أَنَّهما اشتبها لخروجهما جميعًا في الخياشيم"(٢). وقال أيضًا: "وهي مع الرَّاء واللام والياء والواو إذا أدغمت بغنة فليس مخرجها من الخياشيم، ولكن صوت الفم أشرب غنةً، ولو كان مخرجها من الخياشيم لما جاز أن تدغمها في

الواو والياء والرَّاء واللام، حتى تصير مثلهُنَّ في كلِّ شيء"(٣).

---

(١) المقتضب، المبرد (١/ ٣٥٦).

(٢) الكتاب، سيبويه (٤/ ٤٥٢-٤٥٣).

(٣) الكتاب، سيبويه (٤/ ٤٥٤).

وقد زاد أبو سعيد السيرافي قول سيبويه إيضاحًا فقال: "وتدغم النُّون مع الميم؛ لأنَّ صوتهما واحد وهما مجهوران، وقد خالف سائر الحروف في الصَّوت حتى إنَّك تسمع الميم كالنُّون، والنُّون كالميم، حتى تتبين فصارتا بمنزلة اللام والرَّاء، يريد أنَّ النُّون والميم وإن كان مخرجاهما متباعدين، فقد جمعهما على بعد مخرجيهما شيئان يوجبان إدغام النُّون في الميم وهما: الجهر والغنَّة حتى صارتا متشابهتين في السَّمع، وقد تتشابه الحروف بالكيفيات على بعد مخرجها بأقوى من التَّشابه بتقاربها في المخرج"(١).

قال ابن عصفور: "وزعم سيبويه أنَّها مع ما تُدغَم فيه مخرجُها من الفم لا من الخياشيم؛ لأنَّها لو كانت تدغم في حروف الفم، وهي من الخياشيم، لتفاوتَ ما بينها، ولا يُدغم الأبعد في الأبعد. ووافقه المبرِّد في جميع ذلك، إلَّا الميمَ؛ لأنَّها من الشَّفة، فلو كانت النُّون المدغمة فيها من الفم لبعدت من الميم. قال: ولكن مخرجها مع الميم من الخياشيم؛ لأنَّ الميم تخرج من الشَّفة، وتصير إلى الخياشيم للغُنَّة التي فيها، فأُدغمت فيها النُّون لتلك المجاورة. ومذهب سيبويه عندي أَوْلى؛ لأنَّ النُّون التي في الفم تصير أيضًا إلى الخياشيم، للغُنَّة التي فيها، كما كان ذلك في الميم"(٢).

لقد تتبعت ما نسبه المبرِّد إلى سيبويه في مصادر اللُّغة المتنوعة؛ فلم أقف إلا على نصه ونص ابن عصفور –ويظهر لي أنَّ ابن عصفور ينقل عن المبرِّد– وما ذكر في الكتاب يبطل هذا الزَّعم؛ لأنَّ سيبويه نصَّ على خروجها حال الإدغام من الفم إلا النُّون مع الميم حال الإدغام؛ فيخرجان من الخياشيم، وهذا نفسه قول المبرِّد،

(١) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٥/ ٤٢٥).

(٢) الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور (ص ٤٤٢).

وهذا أيضًا هو مذهب سيبويه عند ابن عصفور وهو الأولى عنده.... ويبدو لي أنَّ المبرَّد وهم في هذه المسألة؛ إمَّا أن يكون الخطأ في سماع نص سيبويه، أو يكون الخطأ في النُّسخة التي اعتمد عليها المبرِّد؛ لأنَّ الميم كما في الكتاب لسيبويه لم تذكر مع الحروف الَّتي تخرج من الفم، فقد نصَّ سيبويه على أنَّ النُّون مع الميم مخرجها من الخياشيم، ونص كذلك على أنَّ الرَّاء واللام والواو والياء ليس مخرجها من الخياشيم، وفي هذا النَّص وقع الخلل؛ فأظنُّ الميم زيدت في هذا النَّصِّ إما بسبب خطأ في سماع النَّص أو في كتابته. وبناء على هذا فلا صحة لما نسبه المبرِّد لسيبويه. علمًا أنَّهم جميعًا يرون أنَّ النُّون مع الميم تصير للخياشيم.

أمَّا نص ابن عصفور فهو في الظَّاهر متناقض ومتضارب، إلا إذا كان يقصد بالنُّون هنا النُّون التي تخرج من طرف اللِّسان، وهي غير نون الخياشيم، لاختلاف مخرجيهما، وهذا التَّوجيه هو الأقرب ولا سيَّما أنَّه قال: فلو كانت النُّون المدغمة فيها من الفم لبعدت من الميم. أيْ: كأنَّه يقصد النُّون التي تخرج من طرف اللِّسان فهي بعيدة عن الميم، ومع ذلك وإن التمس له هذا العذر على التَّفسير الَّذي ذكر، فإنَّ النُّون سواء أكانت نون الخياشيم أو نون طرف اللِّسان؛ في حال الإدغام بسبب الغنَّة تصير للخياشيم بنوعيها أو مخرجيها فتدغم مع الميم. وتجدر الإشارة إلى أنَّ نصَّ ابن عصفور في هذا المسألة فيه خرم، وسقطت بعض الكلمات، وقد أشار المحقق إلى وجود بضع كلمات مخرومة[1]، فلعلَّ السَّبب في التَّعارض في النَّصِّ بسبب هذا النَّقص.

(١) انظر: الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور (ص ٤٤٢) انظر هامش رقم (٩).

تنبيهات:

أولًا: من المسائل الَّتي ذكرت في الأصول لابن السَّرَّاج أنَّ المبرِّد اعترض على قول سيبويه (هذا من الثوب) فيرى سيبويه أنَّ (من) للتَّبعيض، قال ابن السَّرَّاج: قال المبرِّد: وليس هو كما قال عندي، ويبدو أنَّ هناك نقصًا في النَّص المثبت في الأصول أو أن الناسخ وهم في إثبات العبارة في غير مكانها، فمكانها الصَّحيح بعد قولهم: زيد أفضل منه عمرو[1]..... أما المسألة الأصلية فهي مدروسة في كتاب الانتصار لسيبويه على المبرِّد، ورقمها مائة واثنتان وعشرون[2]؛ لذلك استثنيت من الدِّراسة، لكن وجب التَّنبيه على الوهم الذي حصل في الأصول لابن السَّرَّاج.

ثانيا: هناك ثلاث مسائل لم تدرس في الانتصار، ولم أتناولها بالدِّراسة في هذا البحث؛ لأنَّها درست بشكل مفصَّل إلى حدٍّ ما، وهُنَّ:

١-قال المبرِّد: "وكان الخليل وسيبويه يزعمان أَنَّك إِذا قلت: لا غلامين لك، أَنَّ غلامين مع لا اسم واحد، وتثبت النُّون كما تثبت مع الألف واللَّام، وفي تثنية ما لا ينصرف وجمعه نحو قولك: هذان أَحمران، وهذان المسلمان، فالتَّنوين لا يثبت في واحد من الموضعين، فرقوا بين النُّون والتَّنوين، واعتلُّوا بما ذكرت لك، وليس القول عندي كذلك؛ لأَنَّ الأَسماء المثنَّاة والمجموعة بالواو والنُّون لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا لم يوجد ذلك، كما لم يوجد

(١) الأصول، ابن السراج (١/ ٤٠٩).

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد، ابن ولاد (ص ٢٥٦-٢٥٨).

المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد"[١]. وهذه المسألة مدروسة في "التبيين عن مذاهب النحويين"[٢].

٢-قال سيبويه: "ومن العرب من يقول: الله لأفعلنَّ، وذلك أنَّه أراد حرف الجرِّ، وإيَّاه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفًا وهم ينوونه"[٣]. قال المبرِّد: "واعلم أَنَّ من العرب من يقول: الله لأفعلنَّ، يريد الواو فيحذفها، وليس هذا بجيد في القياس، ولا معروف في اللُّغة، ولا جائز عند كثير من النَّحويين، وإِنَّما ذكرناه؛ لأَنَّه شيء قد قيل، وليس بجائز عندي؛ لأَنَّ حرف الجرِّ لا يحذف ويعمل إِلَّا بعوض"[٤]. ولم تدرس في هذا البحث لأنَّ المبرِّد لم ينص على سيبويه ويعترض عليه صراحة، وهذه المسألة مدروسة بالتَّفصيل في كتاب الانصاف لأبي البركات الأنباري[٥].

٣-مسألة مجيء الضَّمير المنصوب بعد (لولا)[٦]، وهي مدروسة بشكل مفصل في كتاب الانصاف لأبي البركات الأنباري[٧]، ودرسها عبوش في بحثه

---

(١) المقتضب، المبرد (٤/ ٣٦٦).

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري (ص ٣٧٠-٣٧٢)، وانظر أيضًا: شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ١٠٠-١٠٢).

(٣) الكتاب، سيبويه (٣/ ٤٩٨).

(٤) المقتضب، المبرد (٢/ ٣٣٦).

(٥) الإنصاف، أبو البركات الأنباري (١/ ٣٢٥-٣٢٩).

(٦). الكامل، المبرد (٣/ ٢٤٧).

(٧) الإنصاف، أبو البركات الأنباري (٢/ ٥٦٤- ٥٦٩).

"المسائل النحوية الغلط المستدركة على كتاب الانتصار"[١].

ثالثًا: هناك مسألتان درسهما عبد الفتاح عبوش في بحثه "المسائل النحوية الغلط المستدركة على كتاب الانتصار"[٢]، الأولى: نعت لفظ الجلالة (اللَّهُمَّ) إذا اتصلت به الميم. والثانية: إعمال (إنْ) النَّافية عمل (ليس). وقد درستهما وحللتهما في بحثي بشكل موسع ومفصل، وتجنبت قدر الإمكان ما ورد في البحث المذكور تحت هاتين المسألتين، ووقفت على فوائد ومعلومات لم تذكر عند عبد الفتاح عبوش.

(١) المسائل النحوية الغلط المستدركة على كتاب الانتصار، عبوش (ص ٩٣- ٩٤).

(٢) المرجع السابق (ص ٩٢-٩٣/ ٩٩-١٠٠).

الخاتمة:

الحمدُ للهِ الَّذي بنعمته وفضله تتمُّ الصَّالحات، فقد توصلت الدِّراسة إلى نتائج وافرة مبثوثة في ثنايا البحث، أجمل أهمها في النُّقاط الآتية:

أولًا: ما نُسِبَ للمبرِّد والزَّجَّاج من تخطئة سيبويه في مسألة (مغارًا) لم يثبت، بل ما ذكره سيبويه هو عينه ما ذكره المبرِّد، فلعلَّ هذه المسألة من المسائل الغلط التي تراجع عنها المبرِّد، أو لعلَّها من المسموع عنهما الَّذي لم يصل إلينا مكتوبًا.

ثانيًا: نعت معمولي عاملين؛ إذا اتَّفق الإعراب واختلف العاملان، فسيبويه ومؤيدوه يرون جواز الإتباع، أمَّا المبرِّد ومؤيدوه فلا يجوز عندهم الإتباع، وهناك من الأدلة والحجج ما يعضد كل قول، وعلى هذا فالخلاف من باب التَّيسير والتَّجوز لا من باب التَّعارض والتَّضارب، فبأيِّ رأي قلت لم تحد عن الصَّواب، إلا إذا أدى الأخذ بأحد القولين إلى فساد المعنى، فعندئذ يعدل للقول الآخر، ولا وجاهة لاعتراض المبرِّد على سيبويه.

ثالثًا: (اللهمَّ)؛ لا تنعت عند سيبويه، وهو الأشهر والرَّاجح لعلَّتين؛ لاختصاص (اللهمَّ) بالنِّداء، وللتَّعويض بالميم، حيث صار بمنزلة صوت، ومع ذلك فما ذكره لا يقوم مانعًا من عدم جواز وصفه؛ فاعتراض المبرِّد والزَّجَّاج على منع الوصفية له وجه، والأيسر الأخذ بالإباحة وعدم المنع.

رابعًا: الضَّمير في (عساني وعساك)؛ ثبت عدم دقة تغليط المبرِّد لسيبويه، وعدم وجاهة اعتراضه، فأولى الأقوال بالقبول والتَّرجيح قولان؛ قول سيبويه: أنَّ (عسى) بمنزلة (لعلَّ) ينتصب بعدها الاسم، والخبر محذوف مرفوع في التَّقدير، وقول الأخفش: أنَّ الكاف والنُّون والياء في موضع رفع، وأنَّ لفظ النَّصب

استعير للرَّفع.

خامسًا: تقديم الضَّمير الأسبق رتبة إذا كانا متصلين منصوبين هو الرَّاجح، وهو مذهب سيبويه والجمهور، وهو الموافق للسَّماع، ولما جاء في القرآن الكريم، أمَّا وصف سيبويه تقديم غير الأسبق بالقبيح، فاعتراض المبرد عليه في محلِّه، وعليه فمتى وجدت قرينة تدلُّ على سلامة المعنى جاز تقديم غير الأسبق في غير ندور، وإلا فالأصل كما يرى سيبويه والجمهور.

سادسًا: يجوز مجيء الخوف بمعنى العلم واليقين، فيليه أن المخففة من الثَّقيلة، إذا كان المتكلم يخشى أمرًا قد استقرَّ عنده أنَّه كائن، وهذا رأي سيبويه.

سابعًا: مسألة (سدوس)؛ لم يثبت صحة الاعتراض والغلط الَّذي ذكره أبو سعيد السيرافي ومن نقل عنه منسوبًا للمبرِّد والزَّجَّاج، بل ثبت اتفاقهم جميعًا على أنَّ سدوس أو سلول وما شابهها تصرف وتمنع، ولها أربعة أوجه كما فصل الزَّجَّاج تصرف في ثلاثة منها، وتمنع في الرَّابع إذا قصد بها اسم القبيلة (اسم مؤنث).

ثامنًا: بناء اسم فعل الأمر على (فَعَال)؛ الرَّاجح قول سيبويه وابن مالك، فهو مقيسٌ مطَّردٌ في كلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ من باب فَعَل أو فَعِل أو فَعُل، أمَّا اعتراض المبرِّد بأنَّ ذلك مقيد بالسَّماع، فلم تثبت وجاهته عند جل النَّحويين.

تاسعًا: تقديم سيبويه النَّصب في الفعل المضارع (ويغضب)؛ لم تثبت وجاهة اعتراض المبرِّد على سيبويه؛ لأنَّ سيبويه لم يُقدِّم النَّصب؛ لأنَّه أحسن من الرَّفع، وإنَّما قدَّم ما يقتضيه الباب وهو النَّصب بإضمار (أنْ).

عاشرًا: لا يوجد دليل قاطع يوضِّح مذهب سيبويه في إعمال (أنْ) النَّافية أو إهمالها، ولا وجاهة لاعتراض المبرِّد حيث نسب لسيبويه الإهمال.

الحادية عشرة: مسألة الإدغام، لم تثبت صحة زيادة (الميم) في النَّص الذي نسبه المبرِّد لسيبويه، فلا وجه لاعتراضه، أمَّا الرَّاجح في المسألة فهو قول سيبويه وهو نفسه قول المبرِّد، فالنُّون مع الميم تصير للخياشيم للغنة والجهر.

وختامًا، فعدد مسائل الاعتراض الَّتي وقفت عليها أربع عشرة مسألة، درست وحللت إحدى عشرة مسألة منها، ثبت وجاهة اعتراض المبردِّ في مسألتين فقط هما: نعت (اللهمَّ)، وتقديم الضمير غير الأسبق، أمَّا باقي المسائل فرأي سيبويه هو المقدَّم والرَّاجح، واعتراض المبرِّد المنصوص عليه في كتبه أو المنسوب له لا وجاهة له.

ثبت المصادر والمراجع:

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، (ت: ٧٤٥هـ). تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب. ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م.
- **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**. ابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب، (ت: ٧٦٧ هـ). تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي. ط١، الرياض، أضواء السلف، ١٩٥٤م.
- **الأصول في النحو**. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت: ٣١٦هـ). تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م.
- **إعراب القرآن**. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (ت: ٣٣٨هـ). تحقيق: زهير غازي زاهد. ط٣، بيروت، علم الكتب، ١٩٨٨م.
- **إعراب القرآن المنسوب للزجاج**. الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي، (ت نحو ٥٤٣هـ). تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري. ط٤، القاهرة، دار الكتاب المصرية/ بيروت، دار الكتب اللبنانية، ١٤٢٠هـ.
- **الإغفال**. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، (ت: ٣٧٧هـ). تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم. (د.ط)، أبو ظبي، دبي، المجمع الثقافي، ٢٠٠٣م.
- **أمالي ابن الحاجب**. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ). تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة. (د.ط)، الأردن، دار عمار/ بيروت، دار الجيل، ١٩٨٩م.
- **أمالي الزجاجي**. الزجاجي، أبو القاسم عبد الر حمن بن إسحاق، (ت: ٣٣٧هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط٢، بيروت، دار الجيل، ١٩٨٧م.
- **أمالي ابن الشجري**. ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد، (ت: ٥٤٢هـ). تحقيق: محمود محمد الطناجي. ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ١٩٩٢م.
- **الانتصار لسيبويه على المبرد**. ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد التميمي، (ت: ٣٣٢هـ). تحقيق:زهير عبد المحسن سلطان.ط١،بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**. أبو البركات الأنباري، كمال الدين، (ت:٥٧٧هـ). ط١، (د.م)، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. ابن هشام، عبدالله بن يوسف، (ت: ٦٧٢هـ). تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. (د.ط)، صيدا-بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠١م.
- **البديع في علم العربية**. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، (ت: ٦٠٦هـ). تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين. ط١، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.
- **البصائر والذخائر**. أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس، (ت: نحو ٤٠٠هـ). تحقيق: وداد القاضي. ط١، بيروت، دار صادر، ١٩٨٨م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**. الزَّبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني، (١٢٠٥هـ). تحقيق: مجموعة محققين. (د.ط)، (د.م)، دار الهداية، (د.ت).
- **التبيان في إعراب القرآن**. العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت: ٦١٦هـ). تحقيق: علي محمد البجاوي. (د.ط)، (د.م)، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م.
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**. العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت: ٦١٦هـ). تحقيق: عبد الرحمن العثيمين. ط١، (د.م)، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م.
- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**. ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ). تحقيق: عباس مصطفى الصالحي. ط١، (د.م)، دار الكتاب العربي، ١٩٨٦م.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، (ت: ٧٤٥هـ). تحقيق: حسن هنداوي. ط١، دمشق، دار القلم (من المجلد ١-٥)، ٢٠٠٠م. ط١، المملكة العربية السعودية-الرياض، دار كنوز إشبيليا (باقي الأجزاء من ٦-١١)، ٢٠٠٥م.

- **التعليقة على كتاب سيبويه**. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ). تحقيق: عوض بن حمد القوزي. ط١، القاهرة، مطبعة الأمانة، ١٩٩٠م.
- **تفسير البحر المحيط**. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، (ت: ٧٤٥هـ). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون. ط١، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م.
- **التَّفسير البسيط**. الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، (ت ٤٦٨هـ). تحقيق: مجموعة محققين. ط١، الرياض، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**. المرادي: الحسن بن قاسم، (ت:٧٤٩هـ).تحقيق: عبد الرحمن سليمان، ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠١م.
- **جامع الدروس العربية**. الغلاييني: مصطفى. ط٢٨، صيدا–بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٣م.
- **الجامع لأحكام القرآن "تفسير القرطبي"**. القرطبي: أبو عبد الله محمدبن أحمد، (ت: ٦٧١). تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. ط٢، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٦٤م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**. المرادي، الحسن بن قاسم، (ت:٧٤٩هـ). تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل. ط١، بيروت لبنان: الكتب العلمية ، ١٩٩٢م.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. الصبان، محمد بن علي، (ت: ١٢٠٦هـ). ضبطه وصححه وخرج شواهده: إبراهيم شمس الدين. ط١، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.
- **حاشيتان من حواشي ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) على ألفيَّة ابن مالك، دراسةً وتحقيقًا**. ابن هشام، أبو عبد الله جمال الدين الأنصاري،(ت: ٧٦١هـ). تحقيق: جابر بن عبد الله السريّع. إشراف: إبراهيم العوفي. رسالة دكتوراه، جزءان، قسم اللُّغويَّات، كليَّة اللُّغة العربيَّة، الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، العام الجامعي: ١٤٣٩–١٤٤٠هـ.

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت: ١٠٩٣هـ). تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. ط٤، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م.
- **الخصائص**. ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت: ٣٩٢هـ). تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، (د.ت).
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**. السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف، (ت: ٧٥٦هـ).تحقيق: أحمد محمد الخراط. (د.ط)، دمشق، دار القلم، (د.ت).
- **ديوان الأخطل**. الأخطل، غيَّاث بن غوث، (ت: ٩٢هـ). شرح وصنف قوافيه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين. ط٢، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م.
- **الرّد عَلى النّحاة**. ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن، (ت ٥٩٢هـ). دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا. ط١، (د.م)، دار الاعتصام، ١٩٧٩م.
- **شرح أبيات سيبويه**. أبو محمد السِّيرافي، يوسف بن أبي سعيد بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان، (ت: ٣٨٥هـ). تحقيق: محمد علي الريح هاشم. راجعه: طه عبد الرءوف سعد. (د.ط)، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٤م.
- **شرح أبيات مغني اللبيب**. البغدادي، عبد القادر بن عمر،(ت: ١٠٩٣ هـ). تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق. ط٢، بيروت، دار المأمون للتراث، (د.ت).
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي، (ت: ٩٠٠هـ). تحقيق: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب. ط١، بيروت– لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
- **شرح ألفية ابن مالك المسمى "تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة"**. ابن الوردي، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر، (ت:٧٤٩هـ). تحقيق: عبد الله بن علي الشلال. ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ٢٠٠٨م.

- **شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك**. الفارضي، شمس الدين محمد الحنبلي، (ت: ٩٨١ هـ). تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب. ط١، لبنان – بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠١٨ م.
- **شرح التسهيل "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"**. ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين الأندلسي، (ت: ٦٧٢هـ). تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون. ط١، (د.م)، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م.
- **شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"**. ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، (ت: ٧٧٨ هـ). دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، القاهرة – جمهورية مصر العربية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٤٢٨هـ.
- **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**. الأزهري، خالد بن عبد الله، (ت: ٩٠٥هـ). تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط١، بيروت– لبنان، دار الكتب العلمية، منشورات علي محمد بيضون، ٢٠٠٠م.
- **شرح شذور الذهب من كلام العرب**. ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن جمال الدين الأنصاري، (ت: ٧٦١هـ). تحقيق: عبدالغني الدقر. ط١، سوريا، الشركة المتحدة للتوزيع ، ١٩٨٤م.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، (ت: ٧٦٩هـ). تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. ط٢٠، القاهرة، دار التراث، دار مصر للطباعة: سعيد جودة السحار وشركاه، ١٩٨٠م.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري، (ت: ٧٦١هـ). تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. ط١١، مصر ، مطبعة السعادة، ١٩٦٣م.
- **شرح الكافية الشافية**. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، (ت: ٦٧٢هـ). تحقيق: عبد المنعم أحمد هريري. ط١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، دار المأمون للتراث، ١٩٨٢م .

- **شرح كتاب سيبويه**. أبو سعيد السِّيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، (ت: ٣٦٨هـ). تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط١، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.
- **شرح المفصل**. ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، (ت: ٦٤٣هـ). قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب. ط١، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.
- **شرح المكودي على الألفية**. المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي، (ت٨٠٧ هـ). تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (د.ط)، بيروت – لبنان، المكتبة العصرية، ٢٠٠٥م.
- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**. ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد، (ت: ٦٨٦هـ). تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط١، بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
- **شعر الخوارج**. جمع وتقديم: إحسان عباس. ط٢، بيروت–لبنان، دار الثقافة، ١٩٧٤م.
- **العُدّة في إعراب العُمدَة. ابن فرحون**. بدر الدين أبو محمد عبد الله المدني، (ت: ٧٦٩هـ). تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث. ط١، الدوحة، دار الإمام البخاري، (د.ت).
- **علل النحو**. الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس، (ت ٣٨١هـ). تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش. ط١، الرياض–السعودية، مكتبة الرشد، ١٩٩٩م.
- **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)**. الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله، (ت ٧٤٣ هـ). مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: محمد عبد الرحيم سلطان العلماء. ط١، دبي، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ٢٠١٣م.
- **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**. العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي، (ت ٧٦١هـ). تحقيق: حسن موسى الشاعر. ط١، عمان، دار البشير، ١٩٩٠م.

- **الكامل في اللغة والأدب**. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت: ٢٨٥هـ). تحقيق: محمد أحمد الدالي. ط٣، بيروت–لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧م.
- **الكتاب**. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: ١٨٠هـ) . تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط٣، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨م .
- **كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**. البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد، (ت: ٥٢١هـ). تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي. ط١، بيروت، دار الطليعة ، ٢٠٠٣م.
- **كتاب الشعر "شرح الأبيات المشكلة الإعراب"**. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت: ٣٧٧هـ). تحقيق: محمود محمد الطناجي. ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م.
- **الكناش في فني النحو والصرف**. أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود، (ت: ٧٣٢ هـ). دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوام. (د.ط)، بيروت–لبنان، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م.
- **اللباب في علوم الكتاب**. ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: ٧٧٥هـ). تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. ط١، بيروت– لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
- **ما ينصرف وما لا ينصرف**. الزَّجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن سهل، (ت: ٣١١هـ). تحقيق: هدى محمود قراعة. (د.ط)، الجمهورية العربية المتحدة، لجنة إحياء التراث الإسلامي/ القاهرة، مطابع الأهرام، ١٩٧١م.
- **متن ألفية ابن مالك**. ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني، (ت ٦٧٢هـ). ضبطها وعلق عليها: عبد اللطيف الخطيب. ط١، الكويت، مكتبة دار العروبة، ٢٠٠٦م.
- **مجموع أشعار العرب** "وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه". اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي. (د.ط)، الكويت، دار ابن قتيبة، (د.ت).

- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق المحاربي (ت ٥٤٢هـ). تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط١، بيروت، دار الكتب العلمية،١٤٢٢هـ.
- **المخصص**. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (ت: ٤٥٨هـ). تحقيق: خليل إبراهيم جفال. ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٦م.
- **المذكر والمؤنث**. أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم بن بشار، (ت: ٣٢٨هـ). تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. (د.ط)، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث،/ الجزء ٢، ١٩٩٩م.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**. السُّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، (ت: ٩١١هـ). تحقيق: فؤاد علي منصور. ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، (ت: ٧٦٩هـ). تحقيق: محمد كامل بركات. ط١، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٠م.
- **معاني القرآن** . الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي، (ت: ٢١٥هـ). تحقيق: هدى محمود قراعة. ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م.
- **معاني القرآن**. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت: ٢٠٧هـ). تحقيق: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي. ط٣، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت).
- **معاني القرآن وإعرابه** . الزَّجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن سهل، (ت: ٣١١هـ). تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٨م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري، (ت: ٧٦١هـ). تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. ط٣، صيدا– بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م.
- **المفصل في صنعة الإعراب**. الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، (ت: ٥٣٨هـ). تحقيق: علي بو ملحم. ط١، بيروت، مكتبة الهلال، ١٩٩٣م.

- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**. الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، (ت: ٧٩٠ هـ). تحقيق: مجموعة محققين. ط١، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى،٢٠٠٧م.
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»**. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، (ت: ٨٥٥ هـ). تحقيق: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر. ط١، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١٠م.
- **المقتضب**. المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت: ٢٨٥هـ). تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. (د.ط)، بيروت، عالم الكتب، (د.ت).
- **النحو الوافي**. حسن: عباس. ط١٥، (د.م)، دار المعارف، ٢٠٠٤م.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، (ت: ٦٠٦هـ). تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناجي. (د.ط)، بيروت، المكتبة العلمية، ١٩٧٩م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. السُّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت:٩١١هـ).تحقيق: عبد الحميد هنداوي.(د.ط)،مصر، المكتبة التوفيقية، (د.ت).

البحوث:

- **المسائل النحوية الغلط المستدركة على كتاب (الانتصار) لابن ولاد المصري (٣٣٢هـ)**. عبوش، عبد الفتاح محمد. الكويت، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد (١٤٢)، ربيع ٢٠١٨م.

List of References:

-Abbas. (2004). Al NaHw Al Wafi. (15th ed.). Daar Al ma'arif.

- Abbas. (1974). (1974). She'r Alkhawarej. Ed2. Beirut-Lebanon. Dar althakafah.

- Abu Al- Fidaa'.(2000). Al kanash fi fannay al naHo wa assarf . Al-KHawaam R. (Ed.). (1st ed.).Beirut: al maktabah al aSriyah lil Tiba'ah wa annashr.

- Abu Ali al-Farisi. (377 AH). Alitaeliqat ealaa kitab sibwih. (Ed) Awad bin Hamad Al-Qouzi,(1st ed), Cairo, 1990.

-Abu-Hayan. (745 AH). Altanzeelwaltakmilah fi sharHkitab altasheel.

- Abu Hayyan. (745 AH). irtishaf al darb min lisan al arab. Mohammed R. (Ed.). Cairo: maktabat al khanji.

-Abu Hayaan. (745 AH). Tafseer al baHr al moheeT. Abdelmoujood A. et al. (Eds.). Beirut, Lebanon. Daar al kitab al 'ilmi.

-Abu Mohammad Al-serafi.(1974). sharH abyat seebawaih . Hashim M. (Ed.).Cairo: Daar al fikr lil tiba'ah wa al nashr.

-Al-AKHfash. (1990). Ma'ani al qur'an. Qara'ah H. (Ed.). (1st ed.).Cairo: maktabat al KHanji.

- Al-Akhtal (1994). Dewan Al-Akhtal. Mahdi M. Naser Al-Deen. Ed2. Beirut-Lebanon. Dar alkotob alelmeyah.

-Al-Aini. (2010). Al maqaSid Al Nahawiyah fi sharH shawahid shrouH Al alfiyah al mashhour, sharH Al shawahid Al kubra. FaKHir A. , Al Sudani A., & FaKHir A. (Eds.). (1st ed.). Cairo: Daar assalam.

- Al-Ala'e (1990). Alfusool almofeedah fe alwaw almazeedah. Hasan M Al-Sha'er. Ed1. Amman. Dar albasheer.

-Al-Anbari. (577 AH). Al 'inSaaf fi masa'il al KHlaaf bayn al naHawyeen al baSriyyeen wal koofiyyeen. Al maktabah al 'aSriyah.

-Al-Anbari. (328 AH). (1999). Almothakar walmo'anath. Mohammad Abd-Al-Khaleq Ademah. Egypt. Lejnat ehya' alturath

- Al-Ashmoni. (1998). sharH Ibin Al-ashmoni ala alfiyat ibin malik .(1st ed.).Beirut: Daar al kutub al ilmiyah.

-Al-Azhari. (2000). sharH attaSreeH ala attawDHeeH 'aw attaSreeH bi maDHmoon attawDHeeH fi al naHo . 'Uyoon Assood A. (Ed.).(1st ed.). Beirut: Daar al kutub al ilmiyah.

-Al-Baghdadi. (1997). KHizanat al adab wa lub lisan al 'arab. Haroon A. (Ed.). (4th ed.). Cairo: Maktabat al KHanji.

-Al-Baghdadi. Sharh Abeat Moghni Al-Labeeb. Abd-Al-Azeez Rabbah and Ahmad Y. Daqaq. Ed2. Beirut. Dar Al-Ma'moon leltorath.

-Al-Baquli. Erab alquran almansoob lelzujaj. Ebrahim Al-Ibiari. Ed4. Cairo, Dar alketab almasreyah/Beirut, Dar alkotob allobnanehay.

-Al-BaTliyousi.(2003). Al Hulal fi sharH abyat al jumal. Murad Y.(Ed.). Beirut: Daar al KutubAl-Ilmiyah.
-Al-Broussi. Majmoo' Ash'ar alarab (W.D). Waleem bin Al-Ward Al-Burosi. (W.Ed). Kuwait. Dar ibn Kutaybah.

- Al-Faredi (2018). Sharh alemam Al-Faredi ala alfeat ibn Malik. Abu Al-Kameet and Mohammad M. Al-Khateeb. Ed1. Lebanon-Beirut. Dar alkutub alelmeyah.
- Al-Farraa'. (207AH). Ma'ani al qur'an. Al Najati A. , Al Najjar M. & Ashalabi A. (Eds.). (3rd ed.).Egypt: Daar al maSriyah lilt a'leef wa attarjamah.
- AL-Faresi. (2003). Aleghfal. Abdullah bin Omar Al-Haj Ebrahim. (W.Ed). Abu Dhabi, Dubai. Almojamma althaqafi.
- Al-Faresi (1988). Ketaab alshe'r "sharh alabeat almushkelah ale'rab. Mahmood M. Al-Tanaji. Ed1. Cairo. Maktabat alkhaneji.
- Al-GHalayini. (1993).Jami' al drous al arabiah.(28thed).Beirut: al maktabah al asriyah.
- Al-Jawziah. (767 AH).Irshad alssalik 'iila hal alfiat ibn malik. Alsahli M. (Ed.). Riyadh: adhwa' al salf.
- Al-Makudi. (2005). Sharh Al-Makodi ala alalfeyah. Abd-Al-Hameed Hendawi. (W.Ed). Beirut-Lebanon. Almaktabah al'asreah.
- Al-Mubarrid. (1997). Al kamil fi al luGHah wal adab . Abul FaDHl Ibraheem M. (Ed.). (3rd ed.).Cairo: Daar al fikr al arabi.
- Al-Mubarrid. (285H). Al muqtaDHab. ADHebah M. (Ed.). (1st ed.). Beirut: Daar Al kotob.
- Al-Muradi. (1992). Al jana addani fi Hroof al ma'ani.Qabawah F.& FaDHel M. (Eds.). (1st ed.). Beirut : Daar al kutub al ilmiyah.
- Al-Muradi. (749 AH). TawDHeeH al maqaSid wal masalik bi sharH alfiyyat ibin malik. Suleiman A. (Ed.). Cairo: Daar al fikr al 'arabi.
- Al-NaHas. (338 AH). 'eraab al qur'an. Zahid Z. G. (Ed.). Beirut:alm al kutub.
- Al-'Okbori. (616 AH). Altabyan fi 'eraab alqur'an. AlbajawiA. (Ed.). EissaAlbabi AlhalabiWashraqa.
- Al-'Okbori. (1986). Altabeen an mathaheb alnahween albasreen walkofeen. Abd-Al-Rhman Al-Othaimen. Ed1. (W.P.P) Dar algharb aleslami.
- Al-QurTobi .(1964).Al jami' li ahkam al Qur'san"Tafseer Al Qurtubi". Al Barduni A.& Al Tufeesh I.(Eds.).(2nded).Cairo:Daaral kutubal masriyah,.

- Al- Sabban. (1997). Hashiyat aS Sabbaan ala sharH al asmoni ala alfiyatt ibn malik. Shamsiddeen I. (Ed.). (1st ed.). Beirut : Daar al kutub al ilmiyah.
- Al-Sameen Al-Halabi. (756H). addorr al mason fi 'oloom al kitaab al maknoon. Al-KHarraT A. (Ed.). Damascus : Daar al qalam.
-Al-Shatibi. (2007). Almaqased alshafeyah fe sharh alkhulasah alkafeyah (sharh alfeyat ibn Malek). Majmoo'at muhaqeqen. Ed1. Mecca.
- Al-Seirafi. (2008). sharH kitaab seebaweih. Mahdali A.& Ali A. (Eds.). (1st ed.).Beirut: Daar al kutub al ilmiyah.
- Al-SuyooTi. (1986). al muzhir fi u'loom al liGHah wa anwa'ha. Jaad Al Mawla M. & et tal(Eds.). Beirut: al maktabah al aSriyah.
- Al-SuyooTi J. (911H) Hama' Al Hawami' fi Sharh Jam' Al Jawami' . Hindawi A. (Ed.) Egypt: Al Maktabah al tawfiqiyah.
- Al-Taeyebi (2013). Fotoh alghaib fe alkashf an kena' alraib. Eyad Mohammad Al-Ghoj. Jameel bani Ata. Mohammad Abd-Al-Raheem Sultaan Al'olama'. Ed1. Dubai. Ja'ezat Dubai aldualeyah lelqur'an alkareem.
- Al-Tawhidi. (1988). Albasa'er walthakha'er. Wedad al-Qadi. Ed1. Beirut, Dar alsader.
- Al-WaHidi. (468 AH). Al tafseer al baSeeT. Riyadh. Imam Muhammed Bin Saud Islamic University, Deanship of Scientific Research.
- Al-Warraq. (381 AH). (Ed) Al-Darwish. (1st ed) , Riyadh-Saudi Arabia, Al-Rushd Library, 1999 .
- Al-Zajjaaj. (1988). Ma'ani al qur'an wa I'rabuh. Shalabi A. (Ed.). (1st ed.).Beirut: a'alam al kutub.
- Al-Zajjaaj. (1971). Ma eansaref wama la eansaref. Huda M. Qara'ah. (W.Ed). UAE, Lejnat ehea' alturath aleslami/Cairo, Matabe' alehram.
- Al-Zajjaaji. (1987) Amali Al-Zajjaaji, Abu Al-Qasim Abdul Rahman bin Ishaq, (T.: 337 AH).. Haron. Ed2. Beirut, Dar aljeel.
- Al- ZamaKHshari. (1993). Al mufaSal fi San'at al I'raab . Bu MilHim A. (Ed.). (1st ed.).Beirut: maktabat al hilal.
- Al-Zubaidi. (1205 AH). taaj al 'aroos min jawahir alqamoos. Daaral hidayah.
- Ibin A'adel. (1998). Al lubaab fi uloum al kitaab . Abdul Mawjoud A. & Mu'awaaDH A. (Eds.). (1st ed.).Beirut: Daar al kutub al ilmiyah.
- Ibin Al-Atheer. (606 AH). Albadie fi eilm alearabiati. (Ed): Fathi Ahmed Ali El-Din. (1st ed) Makkah Al-Mukarramah - Kingdom of Saudi Arabia, Umm Al-Qura University, 1420.
- Ibin Al-Atheer. (1979).an nihayah fei badei' al Hadeeth wal athar. (Ed): Az zawi T. & aTanaHi M., Beirut: al maktabah al ilmiyah.

- Ibin AL-Hajib)1989(ز. Amali ibn Al-Hajeb. Fakhr S. S. Qadarah. (W.Ed). Jordan, Dar Ammar/Beirut, Dar aljeel.
- Ibin AL-Nazim. (686 AH). Sharah abn alnazim ealaa 'alfiat abn malik. (Ed): Muhammad Basil. (1st ed), Beirut, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Alami, 2000.
- Ibin- Al-Shajri. (542 AH). Amali ibin al shajri. Altanahi M. (Ed.). Cairo: maktabt al KHanji. maTba'at al madani.
- Ibin Al-Siraj. (316 AH). Al'usul fi alnahw. A. Alfatli. (Ed.).Beirut: Muasasat al risala.
-Ibin Al-Wardi (2008). Sharh alfeat ibn Malek almosamma "tahrer alkhasasah fe tayseer alkholasah". Abdullah bin Ali Al-Shallal. Ed1. Riyadh. Maktabat alrushd.
- Ibin Aqeel. (1980). Al musa'ed ala tasheel al fawa'ed. Barakaat M.(Ed.).(1st ed.).Damascus: Daar al fikr.
- Ibin 'Aqeel. (1980). sharH Ibin Aqeel ala alfiyat ibin malik . Abdul Hameed M. (Ed.). (20th ed.).Cairo: Daar al turath al ilmiyah.
- Ibin ATiyah. (1422AH). AL-Muhrr AL-wajiz fi al aqraan. Abdul Shafi Mohammad A. (Ed.). (1st ed.).Beirut: Daar al kutub al ilmiyah.
- Ibin Farhoun. (W.D). Al'oddah fe erab al'omdah ibn Farhoon. Maktab alhuda letahqeeq alturath. Ed1. Doha. Dar alemam albuk.
- Ibin Hisham. (672 AH). AwDHaH al masalik 'ala alfiyat ibin malik. AbdelHameed M. (Ed.). Sayda, Beiruit: al maktabah al 'aSriyah.
- Ibin Hisham. (2003). muGHni al labeeb ann kutub al a'areeb . Abdul Hameed M. (Ed.). (3rd ed.).Beirut: al maktabah al aSriyah.
- Ibin Hisham. (1984). sharH shthoor al thahab min kalam al arab. Al-dagar A. (Ed.). (1st ed.). Damascus: al sharikah al mutaHidah lil tawzee'.
- Ibin Hisham. (1383H) SharH Qatr Al-nada wa ball Al-Sada. (11th ed.). M. Abdul-Hameed (Ed). Cairo: (D.R)
- Ibin Hisham. (761 AH).Takhlis alshawahid watalkhis alfawayida (Ed) Abbas Mustafa Al-Salhi. (1st ed) Dar alkitab alearaby, 1986.
- Ibin Hisham. (1439-1440AH). Hashetan men hawashi ibn Hesham Al-Ansari ala alfeat ibn Malek, derasah watahqeeq. Jaber bin Abdullah Al-Saree. Ibrahem bin Saleh Al-Awfi.
- Ibin Jenni. (392H) Al-KhaSa'eS. M. Al Najjar (Ed). Al-Maktabah Al-'elmiyah.
-Ibin Modhaa (1979). Alrad ala alnohah. Mohammad E. El-Bana. Ed1. (W.P.P). Dar ale'tesam.
- Ibin Malik. (2006). Matn Alfeyat ibn Malek. Abd-Al-Lateef Al-Khateeb. Ed1. Kuwait. Maktabat Dar Al-Orobah.
- Ibin Malik. (1982). sharH al kafiyah al shafiyah. Hreri A. (Ed.). (1st ed.).Makkah Al Mukarramah: Daar al ma'moon lil turaath.

- Ibin Malik. (1990). sharH attasheel " tasheel al fawa'id wa takmeel al maqaSid" . Assayed A. & Al-MaKHtoon M. (Eds.). (1st ed.).Hajar.
- Ibin Sayda. (1996). Almukhasis (Ed): Khalil Ibrahim Jaffal. (1st ed), Beirut Dar 'Iihya' Alturath Alearby.
- Ibin Wallad. (1996). Alentesar lesebaweh ala almubrid. Zuhair A. Sultan. Ed1. Beirut. Mo'asasat alresalah.
- Ibin Ya'eesh. (2001). sharH al mufaSal. Ya'qoob E. (Ed.). (1st ed.).Beirut: Daar al kutub al ilmiyah.
- Nather Al-Jaish. (1428H). sharH attas heel al musamma "tamheed al qawai'd bi sharH tasheel al fawa'id" . 'FaKHer A. & et tal (Eds.). Cairo: Daar al salam.
- Seebawayh. (1988). al kitaab . Haroon A. (Ed.). (3rd t ed.).Egypt: al hai'ah al aammah lil kutub.

Research:

- Aboosh. (2018). Albuhooth almasa'el alnahaweyah alghalat almustadrakah ala ketab (alentesar) lebn Welaad Al-Masri. Kuwait.7